

# الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

٢٧ مايو ٢٠٢٠



# الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

٢٧ مايو ٢٠٢٠

استجابت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة لاحتواء فيروس كورونا (COVID-19). مع كل الحذر اللازم في هذه المرحلة من الجائحة، تبدو أن العدوى محدودة حتى الآن وعواقب الصحة العامة أقل حدة مما كان متوقعا. ومع ذلك تتسبب الجائحة بالفعل في إحداث آثار اقتصادية كبيرة (انخفاض في عائدات النفط والحوالات والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة) وعواقب اجتماعية، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات تعرضا للخطر (الشباب والنساء والعمال غير الرسميين). يمكن أن تساعد أجندة الإصلاح الإقليمية في معالجة الاختلالات الهيكلية في المنطقة ودعم تصميم نموذج نمو شامل جديد.

## ملخص تنفيذي

اتخذت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة إجراءات حاسمة لإبطاء زيادة عدوى فيروس كورونا عن طريق الحد من حركة مئات الملايين من الناس. هناك أكثر من ٣٢٠.٠٠٠ حالة مؤكدة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأقل بقليل من نصفها (٤٦٪) في إيران. من بين الاقتصادات العربية، المملكة العربية السعودية لديها أكثر الحالات المؤكدة تليها قطر والإمارات العربية المتحدة.

على الرغم من اختلاف مستويات التأهب للنظام الصحي في جميع أنحاء المنطقة، فقد أثبتت استراتيجيات الإدارة الصحية الشاملة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تتميز بتدابير الاحتواء الصارمة والتي تم تنفيذها في المراحل الأولى من تفشي المرض أنها فعالة في الحد من انتشار الجائحة في المنطقة. اعتبارًا من شهر مايو، بدأت البلدان بشكل تدريجي ويحذر في تخفيف القيود المفروضة على الحركة والأنشطة الاقتصادية وإعداد استراتيجيتها نحو إلغاء الاحتواء.

تتحدى الجائحة قدرة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التأقلم مع إجهاد الفيروس للأنظمة الطبية، فبعضها ضعيفة ومكتظة بشكل بارز. من الواضح أن الوضع ليس هو نفسه بالنسبة لدول الخليج الأكثر ثراءً أو الاقتصادات النامية في بلاد الشام وشمال إفريقيا أو في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراع مثل سوريا والعراق وقطاع غزة واليمن وليبيا، حيث إن نقص أسرة المستشفيات وقدرات الاختبار مدعاة للقلق. من ناحية أخرى تبنت بعض البلدان إجراءات سريعة وحاسمة و/ أو مبتكرة لاحتواء الفيروس، مثل الأطباء الافتراضيين والتعقيم من خلال الروبوتات في الإمارات العربية المتحدة أو تكثيف إنتاج الأتعة المحلية في المغرب. هذا يسלט الضوء على الاختلافات الكبيرة بين البلدان من حيث قدرتها على التفاعل في مجال الرعاية الصحية.

تختبر الأزمة القطاع العام أيضًا مما تجبر الحكومات على اتخاذ قرارات سريعة وتنفيذ تدابير جذرية لحماية المجتمعات المعرضة للخطر. وقد أظهرت العديد من الإدارات قدرة جيدة على تعبئة وتنفيذ تدابير الوقاية بينما تستعد لحزم التحفيز. تؤكد هذه الأزمة على أهمية القضايا الهيكلية الأساسية، مثل أهمية الشفافية ومحاربة الفساد، والمشتريات العامة الفعالة، والرقمنة ونهج الحكومة المفتوحة، بالإضافة إلى تعزيز دور المجتمع المدني. يجب استخدام تدابير الحوكمة العامة لضمان استمرارية الاستجابة والخدمات الأساسية من قبل المؤسسات العامة، ولكن يجب أيضًا تعزيز مرونة القطاع العام وقدرته على التكيف مع استعادة ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة. كما تسلط الضوء على الحاجة إلى بناء قدرات القطاع العام لتحمل الأزمات والاستجابة بشكل مناسب، وهذه مسألة تتطلب الاستثمار في قدرات التنسيق وتحديد الأولويات وخفة الحركة.

بالفعل تتسبب الجائحة في تكلفة اقتصادية هائلة، مع صدمة سلبية في الطلب والعرض وصدمة انهيار أسعار النفط.<sup>1</sup> نظرًا لأن الدول قد اتخذت سلسلة من تدابير الاحتواء التي تحد من النقل والنشاط الاقتصادي، والتي تؤثر بشدة على قدرة المواطنين بالذهاب إلى العمل وقدرة الشركات لمواصلة المساهمة في الاقتصاد. وفي الوقت نفسه تعاني المنطقة من انخفاض في الطلب على المستويين الإقليمي والعالمي بينما تتعطل معظم سلاسل التوريد. إن آثار تدابير الاحتواء على قطاع الخدمات، الذي يعمل فيه عدد كبير من الناس في المنطقة، سوف تتسبب في تأثير واسع النطاق إذا ارتفعت البطالة وانخفضت الأجور والحوالات. وتقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة سيؤدي إلى سقوط 8,3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر.<sup>2</sup> علاوة على ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط الخام وضعت ضغطًا إضافيًا حتى على أغنى دول المنطقة. وقد يمنح انخفاض الأسعار الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجالاً لتخصيص تمويل إضافي لتلك القطاعات الأكثر تأثرًا بالأزمة. ومع ذلك، فإن البلدان المستوردة للنفط تتأثر سلبيًا من انخفاض أسعار النفط من خلال انخفاض الاستثمارات من دول الخليج التي تعد أكبر مستثمر في المنطقة، وكذلك انخفاض الحوالات المالية من دول الخليج وفرص العمل في منطقة الخليج الغنية لمواطني دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى.

قد يؤدي تأثير تفشي فيروس كورونا إلى تفاقم الاختلافات الإقليمية والاختلالات الهيكلية، بالإضافة إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي وكذلك الظروف الهشة في بعض الحالات. لقد أثر تفشي الفيروس بالفعل على التطورات السياسية داخل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على وجه الخصوص بسبب الأزمة الصحية توقفت المظاهرات في الجزائر ولبنان، التي كانت مستمرة منذ فبراير وأكتوبر 2019 على التوالي. في 8 أبريل أعلنت المملكة العربية السعودية وقف إطلاق النار لمدة أسبوعين في اليمن في ضوء الأزمة الإنسانية.

<sup>1</sup> يرجى الاطلاع على "Coping with a Dual Shock: COVID-19 and Oil Prices", World Bank, April 2020

<sup>2</sup> <https://news.un.org/en/story/2020/04/1060822>

مع ذلك يمكن للأزمة أن تتيح فرصة للانخراط في أجندة إصلاح شاملة ومعالجة بعض القضايا الهيكلية الكامنة في المنطقة (اللامركزية وتنمية القطاع الخاص والحماية الاجتماعية) وتصميم نموذج نمو جديد (التنوع الاقتصادي والإنفاق على الصحة والتعليم والابتكار الصناعي والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية) لتنمية جميع شرائح المجتمع. تطلعاً للأمام في منطقة ذات أوضاع غير متجانسة للغاية لأهلية المجتمع المدني على العمل باستقلالية، سيكون من المهم مراقبة تأثير الجائحة على أطر الحوكمة. والواقع أن القوانين والضوابط الجديدة الموضوعية لاحتواء الجائحة قد يكون لها آثار سلبية طويلة الأمد على الفضاء التي يعمل فيه المجتمع المدني. في لحظة أصبحت فيها مساهمة الجميع ضرورية أكثر من أي وقت مضى في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الغير المسبوقة، يظل تمكين الناس له أهمية حاسمة.

## حالة فيروس كورونا في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتدابير لاحتواء الجائحة

### التفشي وإدارة الأزمة الصحية

#### تدابير الاحتواء

أبلغت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عن أول حالات لفيروس كورونا في أواخر يناير/ أوائل فبراير ٢٠٢٠، وكانت الحالة الأولى في الإمارات العربية المتحدة. وتمشيا مع الاتجاه العالمي زادت الأرقام المبلّغ عنها بشكل حاد في الأسابيع القليلة الأولى من تفشي المرض. ومع ذلك يبدو أن معدلات الإصابة والوفيات حتى مايو تشير إلى أن الجائحة لم تضرب المنطقة بقوة كما كان متوقعا. في الواقع لا يزال عدد الوفيات المرتبطة بفيروس كورونا في الدول العربية أقل بكثير من المعدلات التي شهدتها بعض الدول الأوروبية والآسيوية نسبة لعدد السكان.

ويمكن تفسير ذلك من خلال الاستجابة السريعة والمبكرة لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بعد تفشي الجائحة أدخلوا تدابير احتواء صارمة ابتداء من النصف الأول من شهر مارس. ومن الجدير بالذكر أن العديد من البلدان لم تنتظر حتى يتم تأكيد الحالات للبدء بفرض القيود على الحركة وتدابير التباعد الاجتماعي. المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، وقفت الحج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة وحظرت الوصول إلى المواقع الدينية في المدينتين في وقت مبكر اعتباراً من ٢٦ فبراير.

بدأت معظم البلدان بإغلاق المدارس ودور الحضانة وحظر التجمعات العامة الكبيرة، بما في ذلك التجمعات الدينية. وبالنظر إلى خطورة الجائحة أعلنت عدة دول حالة الطوارئ الوطنية وفرضت تدابير احتواء أكثر صرامة بما في ذلك العزل الذاتي الإلزامي وحظر التجول. حظرت جميع البلدان دخول الأجانب حتى إشعار آخر وتم تعليق الحركة الجوية أو تخفيضها بشكل ملحوظ. تبقى الحدود مفتوحة لنقل البضائع والمعدات الطبية. غالباً ما كانت قواعد الحجر الصحي مصحوبة بعقوبات شديدة لعدم الامتثال، تتراوح من الغرامات الثقيلة إلى إصدار أحكام بالسجن كما هو الحال في الأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

اعتباراً من شهر مايو بدأت العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتخفيف إجراءات الإغلاق تدريجياً والتخطيط لاستراتيجيات الخروج. خطط إلغاء الاحتواء التي تم الاعلان عنها حتى الآن إما تدريجية مثل [خطة إعادة فتح لبنان المكونة من ٥ مراحل](#) والتي بدأت في ٢٧ أبريل، أو تعتمد على تقسيم جغرافي بين المناطق منخفضة المخاطر وعالية المخاطر كما هو الحال في إيران التي تم تقسيمها إلى مناطق ذات تصانيف بيضاء وصفراء وحمراء بناءً على عدد الحالات المؤكدة فيهم والوفيات. الجزائر والبحرين والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أذنوا للشركات والمنافذ التجارية باستئناف النشاط، على الأقل جزئياً.

يبدو أن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تنبني على العوامل التي ساهمت في نجاح استراتيجيات الاحتواء الخاصة بها في الإعداد لمرحلة إلغاء الاحتواء. في جميع البلدان اقترن التخفيف التدريجي للقيود بتدابير وقائية صارمة ودائمة. يستمر فرض التباعد البدني في معظم البلدان مع مطالبة الشركات بالامتثال للتدابير الاحترازية من أجل السماح بإعادة فتحها. كما

أصبحت أقتعة الوجه إلزامية في الأماكن العامة في كل من البحرين والمغرب وقطر والإمارات العربية المتحدة، حيث يواجه المخالفون عقوبات شديدة بما في ذلك السجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في المغرب.

### التحديات التي تواجه النظم الصحية واستجابات القطاع الصحي

برهنت جهود الاحتواء التي تبذلها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهمية خاصة في ضوء المستويات المتفاوتة في الاستعداد للنظام الصحي في المنطقة.

- على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية قامت دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات كبيرة في البنية التحتية للرعاية الصحية إلى جانب الجهود لزيادة عدد الأطباء والعاملين في التمريض. وقد أدت تلك الاستثمارات إلى تحسن كبير في جودة خدمات الرعاية الصحية في المنطقة. في تقييم لمدى التأهب لفيروس كورونا الذي نشرته منظمة الصحة العالمية في منتصف شهر مارس، تم تصنيف الدول على مقياس من ١ إلى ٥ حيث علامة ١ تعني عدم وجود القدرة على الاستجابة و ٥ تدل على القدرة المستدامة، وسجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر إما علامة ٤ أو ٥. ومع ذلك تواجه النظم الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي العديد من التحديات، بما في ذلك عوامل هامة خطيرة تتعلق بأمراض أسلوب الحياة مثل مرض السكري والسمنة وأمراض القلب والأوعية الدموية. على وجه الخصوص تعد معدلات انتشار مرض السكري في المنطقة من بين أعلى المعدلات في جميع أنحاء العالم، حيث تصل إلى ٢٢٪ في الكويت و ١٨،٣٪ في المملكة العربية السعودية<sup>3</sup>. نظرًا لدرج مرض السكري والسمنة كعوامل خطر للشفاء والوفيات لعدوى فيروس كورونا، فقد يضع هذا ضغطًا إضافيًا على قدرة الأنظمة الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي على الاستجابة للأزمة الصحية. ومن المخاوف الأخرى اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي بشدة على العمالة الطبية الوافدة والمعدات واللوازم الطبية المستوردة، والتي قد تتأثر بقيود السفر والنقل.

- تعاني اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النامية من انخفاض الإنفاق على الصحة ونقص الموارد البشرية في قطاع الرعاية الصحية ونقص المعدات الطبية. إجمالي الإنفاق الصحي للفرد في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل بكثير من متوسطات البلدان ذات الدخل المماثلة. علاوة على ذلك، فإن عدد الأطباء لكل ١.٠٠٠ نسمة في المنطقة أقل بكثير من الحد الأدنى التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية وهي ٤٤٥ طبيب وممرض وقابلات لكل ١.٠٠٠ نسمة، والنسبة منخفضة بمعدل ٧٢،٠ و ٧٩،٠ في المغرب ومصر على التوالي<sup>4</sup>.

- بالنسبة للبلدان التي تعاني من الظروف الهشة والصراع، يشكل تفشي فيروس كورونا تحديًا كبيرًا نظرًا للأضرار التي لحقت بالنظم الصحية. في حالات الطوارئ حيث تندر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، قد يكون من الصعب تطبيق تدابير وقائية للحد من انتشار المرض. البلدان التي دمرت فيها مرافق الرعاية الصحية جزئيًا خلال الحرب وهيكل الحوكمة لا يزال هش للغاية وغير منسق في مناطق معينة، تفقر إلى القدرة اللازمة للاستجابة للأزمة من حيث المرافق والمعدات الطبية والعاملين في المجال الطبي. في سوريا تقدر منظمة الصحة العالمية<sup>5</sup> أن ٧٠٪ من العاملين في مجال الرعاية الصحية غادروا البلاد كمهاجرين أو لاجئين، في حين أن ٦٤٪ فقط من المستشفيات و ٥٢٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية لا تزال تعمل بكامل طاقتها.

لمنع أنظمتها الصحية من الإرهاق وتقليل الانتشار السريع لفيروس كورونا، أدخلت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدابير وخصصت أموالاً معينة لدعم طاقمها الطبي وحماية السكان. على وجه الخصوص زادت العديد من البلدان من عدد وحدات العناية المركزة وأسرة المستشفيات المتاحة لمرضى فيروس كورونا، وذلك من خلال بناء مرافق علاجية مخصصة

<sup>3</sup> International Diabetes Federation, IDF Diabetes Atlas – Ninth edition 2019,

[https://www.diabetesatlas.org/upload/resources/material/20200302\\_133351\\_IDFATLAS9e-final-web.pdf](https://www.diabetesatlas.org/upload/resources/material/20200302_133351_IDFATLAS9e-final-web.pdf)

<sup>4</sup> World Health Organisation, Global Health Observatory data, "Density of physicians (total number per 1000 population, latest available year)"

<sup>5</sup> <http://www.euro.who.int/en/publications/html/report-on-the-health-of-refugees-and-migrants-in-the-who-european-region-no-public-health-without-refugee-and-migrant-health-2018/en/index.html>

كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة والتي تجري أكثر من ٤٠.٠٠٠ فحص يوميًا. كما قامت الحكومات بتوسيع قدرتها على الفحص من خلال فتح مواقع جديدة وإنشاء مراكز للفحص من خلال نافذة السيارة. وقد مكّنت تلك الإجراءات البلدان من تسهيل كشف وتعقب وعزل الحالات.

للحصول على نظرة عامة أكثر اكتمالاً عن تدابير السياسة الصحية التي وضعتها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يرجى الرجوع إلى الملحق أ١.

### ردود إستراتيجية للحكومات

بعد تأكيد الحالات الأولى لفيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتمدت الحكومات الوطنية تدابير سريعة لتعزيز التنسيق المؤسسي من خلال إنشاء هياكل مشتركة بين الوزارات.

وتشمل التدابير الأخرى إنشاء لجان فنية وعلمية مكلفة برصد وتقييم تقدم الوضع وتوقع التدايعات المباشرة وغير المباشرة لفيروس كورونا. على سبيل المثال أنشأت الحكومة التونسية هيئة الرقابة الوطنية لفيروس كورونا تجمع كبار المسؤولين من جميع الوزارات بهدف "فرض الامتثال الكامل لتدابير مكافحة الفيروس"، كما ستضمن الهيئة التنسيق بين اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا ترأسها رئاسة الحكومة واللجان الإقليمية لمكافحة الكوارث الطبيعية. كما ستكون الهيئة مسؤولة عن "مراقبة انتظام توريد المنتجات الأساسية وتوزيع المساعدة الاجتماعية على الأسر الفقيرة أو الأسر التي ليس لديها دخل وكذلك إحالة التوصيات إلى اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا لاتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء الفيروس".

كما تبنت العديد من الحكومات تدابير لضمان استمرارية الخدمات العامة في البلدان التي فرضت فيها إجراءات الاحتواء. وقد تم تطوير ترتيبات العمل عن بعد واللوازم عبر الإنترنت لتسهيل الأداء المستمر للإدارة العامة. طور الأردن<sup>6</sup> والمغرب<sup>7</sup> كتيبات عملية تخص العمل عن بعد وتحدد الإرشادات والنصائح الرئيسية لتسهيل استخدامه. كما أنشأ المغرب سلسلة من خدمات توصيل رقمية جديدة والتي تهدف إلى الحد من تبادل الوثائق الورقية، وبالتالي الحد من خطر انتقال فيروس كورونا عبر الورق.

نفذت العديد من البلدان أيضًا تدابير الاتصال العامة مثل الحملات عبر الإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بين المواطنين حول قواعد النظافة والتدابير الوقائية التي يجب اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا. في الأردن قامت وزارة الثقافة بتجنيد عدد من الممثلين والمؤثرين الأردنيين في محاولة لإطلاق فيديو لحملة توعية في إطار جهود مكافحة فيروس كورونا. في مقاطع الفيديو عرض المؤثرون والممثلون أيضًا نصائح وطرق لمساعدة الأطفال على استخدام أوقات فراغهم في المنزل بكفاءة في ظرف الحجر الصحي الداخلي<sup>8</sup>. كما قامت الحكومات بتطوير مواقع على شبكة الإنترنت تشمل جميع المعلومات المتعلقة بموقف فيروس كورونا في بلدانهم. تهدف المواقع الإلكترونية إلى تزويد المواطنين بإجابات على الأسئلة الأكثر شيوعًا وتجنب المعلومات الخاطئة وتقديم نصائح من شأنها الحفاظ على سلامة الأشخاص والمساعدة في منع انتشار هذه الجائحة.

وحول النقطة الأخيرة، تأقلمت أنظمة المشتريات العامة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع الأزمة من خلال تنفيذ تدابير لتسهيل شراء السلع الأساسية والصحية في الوقت المناسب بما تتماشى مع الاحتياجات سريعة التطور. على سبيل المثال نشرت الهيئة الوطنية التونسية للصفقات العمومية تعميماً لتذكير عموم المشتريين بضرورة احترام الأحكام المعمول بها في حالات القوة القاهرة وتخفيف إجراءات المشتريات العامة. وبالمثل تُبذل جهود لبناء مرونة في البنية التحتية الحرجة مثل مرافق الرعاية الصحية والموردين الأساسيين، لاستيعاب أثر الأزمة على المدى القصير وتشجيع متانتها ومقاومتها للآزمات المستقبلية على المدى الطويل، حيث ستكون استجابات الحكومة العامة ضرورية لتهيئة الظروف لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي.

<sup>6</sup> <https://www.facebook.com/CSBGOV/photos/pcb.1262103807540150/1262140957536435/?type=3&theater>

7

<sup>7</sup> <https://drive.google.com/file/d/1CQ4oWoqTrHJzGYZxPoEsWfhdzSSnwrHn/view?fbclid=IwAR1d0NnBadsisFmbMd1v-pB5thM1TZrM70fIDGZD1JJZ2C0zEfUGEOfB98c>

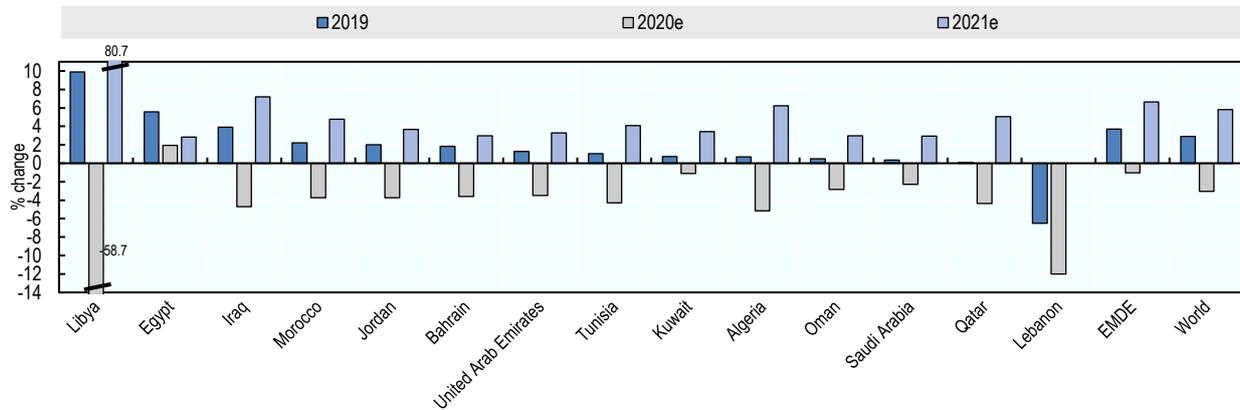
<sup>8</sup> <https://bit.ly/2xhyDfc>

وستكون أساسية في بناء قطاع عام قوي منسق ومتجاوب وموثوق ومنفتح وشامل وشفاف وخاضع للمساءلة، وبالتالي قادر على التوقع باستمرار والاستجابة بكفاءة للاحتياجات والتحديات المتطورة التي يمكن أن تنشأ من الصدمات المحتملة في المستقبل.

### التأثير الاقتصادي على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تتسبب الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في المنطقة من خلال الصدمات المترامنة، بما في ذلك انخفاض الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وانخفاض حركة التجارة وتعطيل الإنتاج وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد ظروف مالية. سيتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بشدة في عام ٢٠٢٠. مع الأخذ في الاعتبار تدابير الاحتواء القوية التي تنفذها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الاضطراب في سلاسل التوريد العالمية والخصائص الهيكلية للاقتصادات الفردية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنقلص جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠ باستثناء مصر. قد ينخفض معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى -٤,٢٪ للدول المصدرة للنفط و -٧,٠٪ للدول المستوردة للنفط في ٢٠٢٠. ومن أكثر الدول تضرراً والتي من المتوقع أن تشهد أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي هما ليبيا ولبنان بنسبة -٥٨,١٪ و -١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. في حين يتوقع صندوق النقد الدولي حدوث انتعاش على شكل حرف "V" في المنطقة حيث من المتوقع أن تتعافى جميع اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريباً في عام ٢٠٢١،<sup>10</sup> ستركز هذه المذكرة على بعض العواقب الاقتصادية الملموسة الخاصة بالمنطقة بما في ذلك التأثير على التجارة والاستثمار وأسعار النفط وتنمية القطاع الخاص والحوالات والسياحة.

### الشكل رقم ١. الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة (التغير في النسبة المئوية على أساس سنوي)



ملحوظة: e = الناتج المخمن

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أبريل ٢٠٢٠

استجابت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة على القطاعات الخاصة والأسر وللحفاظ على أداء السوق المالي. في المتوسط تم تخصيص ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتدابير المالية، في حين تم تنشيط ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (أي أكثر من ٤٧ مليار دولار أمريكي) في ضخ السيولة من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء المنطقة خلال الأسابيع الأولى من الأزمة. للحصول على نظرة عامة كاملة للتدابير الاقتصادية التي تنفذها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يرجى الرجوع إلى الملحق ١ب.

IMF, Regional Economic Outlook - Middle East and Central Asia, April 2020. <sup>9</sup>

<https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report> <sup>10</sup>

ومع ذلك فهذه التدابير تطرح تحديات من حيث استقرار الاقتصاد الكلي، ولا سيما في البلدان التي فيها مستويات ديون مرتفعة. زيادة الضغط المرتبط بالإفناق والمتعلق بالأزمة سيضع إجهادا كبيراً على العجز المالي في المنطقة والذي من المتوقع أن يرتفع من ٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ١٠٪ في عام ٢٠٢٠.<sup>11</sup> هذه المخاطر حادة بشكل خاص بالنسبة للبلدان ذات القبول المالية المحدودة مثل الجزائر والبحرين والعراق وإيران وعمان. وهذا من شأنه أن يثير مسألة استدامة الاستجابة الاقتصادية للبلدان في سياق إعداد الانتعاش.

### التأثير على الاستثمار والتجارة

تتوقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة ٣٠٪ على الأقل في عام ٢٠٢٠ (السيناريو الأكثر تفاؤلاً) مقارنة بعام ٢٠١٩ قبل العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة بحلول نهاية عام ٢٠٢١.<sup>12</sup> ومن المتوقع أن تؤدي صدمات العرض والطلب الناتجة، إلى جانب انخفاض أسعار النفط وانخفاض ثقة المستثمرين، إلى انخفاض أكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>13</sup> وتقدر اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة أن المنطقة العربية ستفقد على الأرجح ٤٥٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٠.<sup>14</sup>

في عام ٢٠١٩ زاد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ١٢٪ ليصل إلى ١.٤٢٦ مليار دولار أمريكي، لكنه كان لا يزال يعاني عندما ظهر فيروس كورونا، وبقي دون المستويات المسجلة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧ (يرجى الاطلاع على الاستثمار الأجنبي المباشر بالأرقام في ٢٠٢٠ من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). وخلال نفس العام، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>16</sup> أيضاً ١٧,٢ مليار دولار أمريكي، بزيادة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، لكنها لا تزال أقل من نصف المستوى المسجل في عام ٢٠٠٨ والذي كان الذروة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة (الشكل رقم ٢). مع ظهور فيروس كورونا سيكون هناك تأثير فوري على الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال انخفاض الاستثمارات في الأسهم، حيث سيوقف المستثمرون الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ. تشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ انخفضت بالفعل بنسبة ٧١٪ في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٠ (من ٨٩,٦ مليار دولار أمريكي إلى ٢٦,٢ مليار دولار أمريكي) مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩.<sup>17</sup> وتمثل الاستثمارات في مجالات جديدة أكثر من ٨٠٪ من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط،<sup>18</sup> بينما تتم عمليات الدمج والاستحواذ في معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي.<sup>19</sup>

<sup>11</sup> IMF, Regional Economic Outlook - Middle East and Central Asia, April 2020

<sup>12</sup> يرجى الاطلاع على [مذكرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في زمن فيروس كورونا](#)

<sup>13</sup> يرجى الاطلاع على مذكرة الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في زمن فيروس كورونا ((COVID-19)

<sup>14</sup> [https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00153-en\\_impact-covid-19-trade-investment.pdf](https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00153-en_impact-covid-19-trade-investment.pdf)

<sup>15</sup> 15 فمثلاً، يقدر صندوق النقد الدولي أن تونس ستشهد انخفاضاً حاداً في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨٢,٣٪ في عام ٢٠٢٠، من ٧٩٨ مليون دولار أمريكي

إلى ١٤١ مليون دولار أمريكي. <https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/14/Tunisia-Request-for-Purchase-Under-the-Rapid-Financing-Instrument-Press-Release-Staff-Report-49327?cid=em-COM-123-41407>

<sup>16</sup> البيانات لا تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. يرجى الاطلاع على ملحوظة الشكل رقم ٢

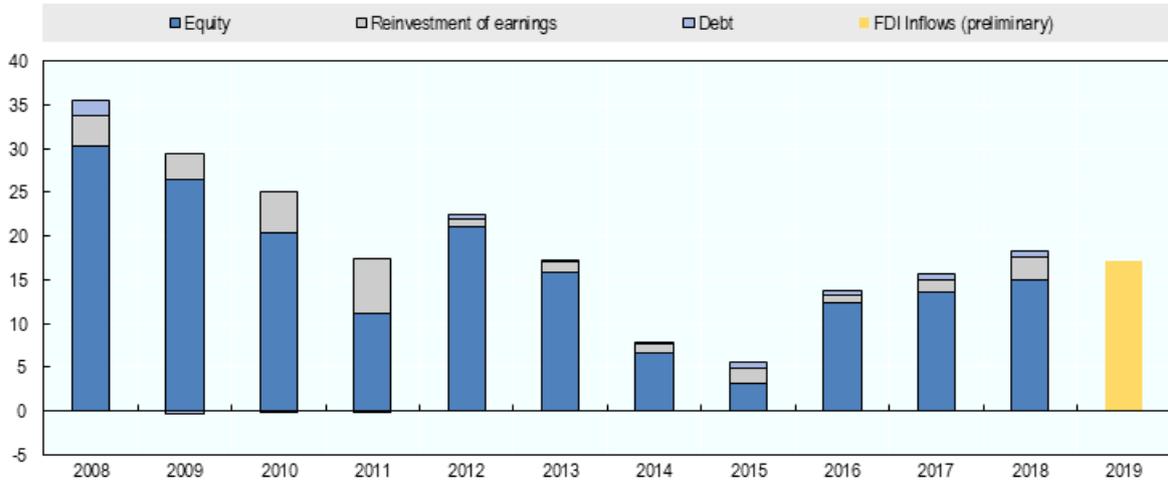
للمزيد من التفاصيل حول تغطية البلاد.

<sup>17</sup> Byblos Bank (2020), Country Risk Weekly Bulletin, Issue 628.

<sup>18</sup> [https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/anuari/med.2018/FDI\\_MENA\\_region\\_Carril\\_Milgram\\_Paniagua\\_Medyearbook2018.pdf](https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxiu-adjunts/anuari/med.2018/FDI_MENA_region_Carril_Milgram_Paniagua_Medyearbook2018.pdf)

<sup>19</sup> <https://www.qfmaq.com/magazine/february-2020/wave-m-megadeals-mena>

الشكل رقم ٢. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب الأداة، ٢٠١٩-٢٠٠٨



ملحوظة: تشمل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر والبحرين (لحد ٢٠١١) وجيبوتي ومصر والعراق والأردن (من ٢٠٠٩) والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا (من ٢٠١٢) والمغرب وعمان وسوريا (لحد ٢٠١٠) وتونس واليمن (لحد ٢٠١٦) والسلطة الفلسطينية. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تفاصيل آليات غير متوفرة لقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبالتالي فإن الأعمدة المتجمعة لا تتوافق مع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. بالنسبة لبلدان مختارة، قد تكون تغطية الآليات ولا سيما إعادة استثمار الأرباح محدودة وقد يتم دمج بعض الأدوات المالية. وبالنظر إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تفاصيل الآليات لم تكن متاحة لعدد كاف من البلدان في وقت كتابة هذا التقرير، فإن الخط العام لعام ٢٠١٩ يمثل التدفقات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر.

اتخذت معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استجابات فورية لسياسة الاستثمار لمعالجة الأزمة. لقد قدموا دعماً قطاعياً محدداً وشجعوا تحويل الإنتاج لا سيما في المناطق الحرة، وأدخلوا تدابير مالية للتخلص من الضغط على بعض الصناعات ودعم الأنشطة الاقتصادية المتعاقد عليها، وسعوا نطاق وصول المستثمرين الأجانب إلى أسواقها المحلية (على سبيل المثال في تونس ومصر). تتخذ وكالات تشجيع الاستثمار إجراءات طارئة للحفاظ على الاستثمار الحالي والاحتفاظ به. لقد أنشأوا وحدات الأزمات لإعلام المستثمرين والتواصل معهم وللرد على استفساراتهم ومتابعة اضطرابات الإنتاج. إنهم يعيدون تركيز وتصميم وتعزيز خدمات الرعاية اللاحقة التي تهدف إلى الاحتفاظ بالاستثمار، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية والأساسية (على سبيل المثال تمثل الرعاية اللاحقة ٧٠٪ من أنشطة وكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي في تونس التي تحل مشاكل المستثمرين في الوقت المحدد وتشجع على إعادة توجيه خطوط الإنتاج نحو المنتجات والخدمات المطلوبة).

لقد تضررت التجارة أيضاً بشدة بسبب تفشي المرض وذلك بإغلاق المصانع وتعطل سلاسل التوريد وانخفاض الطلب. تعتمد تجارة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المقام الأول على الصين والاتحاد الأوروبي، حيث ان حوالي ٦٠٪ من تجارة شمال إفريقيا هي مع ٢٨ دولة في الاتحاد الأوروبي. أهم أربع اقتصادات في المنطقة معرضة بشكل خاص لتعطيل صادرات الصين من المدخلات الوسيطة هي: المغرب وتونس (ولا سيما في الآلات الكهربائية) والمملكة العربية السعودية (في المواد الكيميائية) والإمارات العربية المتحدة (في المعادن والمنتجات المعدنية).<sup>20</sup> تشهد معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا انخفاضاً كبيراً في الواردات وتطبق حظر الصادرات، لا سيما على المواد الغذائية والطبية ومستلزمات النظافة.

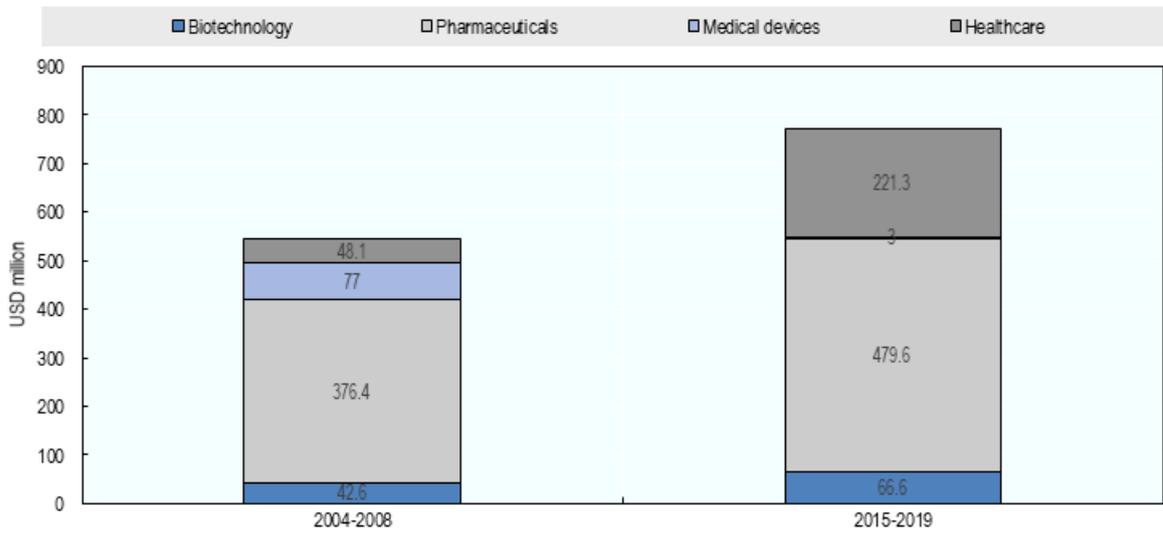
قد تؤثر الاضطرابات التي تسببها الجائحة أيضاً على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بإعادة تنظيم الانتشار الجغرافي والقطاعي لأنشطتها الإنتاجية. بدأت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التفكير في الأخذ بالحسبان انعكاسات هذه الاعتبارات والاستجابة للتكوين الجديد المحتمل لسلاسل القيمة. على سبيل المثال تعمل تونس بالفعل على استراتيجيتها

MISSING FOOTNOTE IN ENGLISH VERSION 20

الاستثمارية لعام ٢٠٢١، وسترکز الاستراتيجية على إعادة توطين المستثمرين الأجانب واستراتيجيات التقريب لجذب المستثمرين الذين يفكرون في نقل خطوط إنتاجهم من أجل اختصار سلاسل التوريد الخاصة بهم (يرجى الاطلاع على مذكرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية القادمة حول الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في زمن فيروس كورونا).

الأثار المترتبة على اعتبارات التوريد مهمة أيضاً للاستثمارات في الأدوية واللوازم والمعدات الطبية، وبشكل متزايد على توفير الرعاية الصحية والتي تعتمد أكثر بكثير مما كانت عليها في الماضي على سلاسل القيمة العالمية (يرجى الاطلاع على [مذكرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول سلاسل القيمة العالمية لقناع الوجه في تفشي فيروس كورونا: أدلة و دروس السياسة](#)). في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زادت الاستثمارات المعلنة في هذه القطاعات بنسبة ٤٢٪ لتصل إلى ٧٧١ مليون دولار أمريكي خلال ٢٠١٥-٢٠١٩، ارتفاعاً من ٥٤٤ مليون دولار أمريكي خلال ٢٠٠٤-٢٠٠٨. لقد أصبح ضمان الإمداد الكافي اللازم لمكافحة الجائحة أولوية فورية لصانعي سياسات التجارة والاستثمار في المنطقة. على سبيل المثال حظرت وزارة الصناعة والتجارة المصرية لمدة ثلاثة أشهر تصدير لوازم الوقاية من العدوى، بما في ذلك أقنعة الوجه والكحول ومشتقاته.<sup>21</sup>

### الشكل رقم ٣. الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة للصناعات المتعلقة بالصحة



ملحوظة: البيانات متاحة للجزائر ومصر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أساس قاعدة البيانات الأكثر شمولاً عبر الإنترنت حول الاستثمارات الجديدة عبر الحدود المتاحة (fDi Markets 2020)

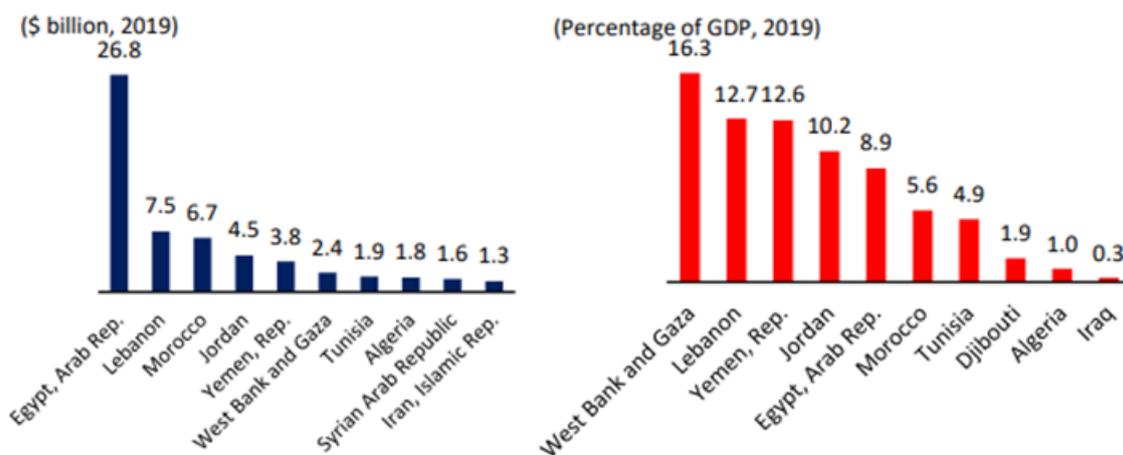
أن الخيارات والأفكار الاستراتيجية بشأن الانتعاش الاقتصادي تتعلق بتجديد الأطر والاستراتيجيات وأساليب العمل لترويج الاستثمار وتعزيز تسهيل الاستثمار من خلال الرقمنة وإصلاحات مناخ الاستثمار نحو انفتاح أقوى (مثل التعديلات القانونية لإلغاء قاعدة ٥١/٤٩ باستثناء القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠٪ في العديد من القطاعات في الإمارات وقطر). يكمن التحدي في بناء أجندة طموحة لإصلاح التجارة والاستثمار ومعالجة الفرص لبناء سلاسل القيمة الإقليمية واجتذاب استثمارات عالية الجودة تعزز انتعاشاً متنوعاً وعادلاً وأكثر شفافية ومرنة.

<http://www.mti.gov.eg/English/MediaCenter/News/Pages/MTI-imposes-3-month-ban-on-export-of-anti-infection-supplies-1.aspx>

## التأثير على الحوالات

إن الاضطرابات العالمية الناجمة عن فيروس كورونا ستكون لها تأثير كبير على الحوالات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة من أوروبا ودول الخليج. ففي عام ٢٠١٨ تلقت المنطقة تحويلات بلغ مجموعها ٦٢ مليار دولار أمريكي، ويمثل هذا المبلغ زيادة بنسبة ٩٪ مقارنة بالعام السابق. ونتيجة للأزمة يقدر البنك الدولي أن التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستتناقص بنسبة ١٩,٦٪ لتصل إلى ٤٢ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٠.<sup>22</sup>

### الشكل رقم ٤: تدفقات الحوالات إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٩



المصدر: البنك الدولي

من بين الاقتصادات الأكثر تأثراً في المنطقة بانخفاض الحوالات بسبب فيروس كورونا هما مصر ولبنان، ولكن من المتوقع أيضاً أن تشهد بلدان أخرى انخفاضات. تعد مصر خامس أكبر متلق للحوالات في العالم، حيث بلغت ٢٦,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ والتي تعادل نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في حين كانت قيمة الحوالات خلال الربع الأول من يناير إلى مارس حوالي المتوسط المعتاد البالغ ٦ مليار دولار أمريكي فمن المتوقع وقوع انخفاض بمقدار ٢,٣ مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠. وفي لبنان شكلت الحوالات ٧,٣ مليار دولار أمريكي (أو ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في ٢٠١٩؛ وبالنظر إلى أن ما يقرب من نصف هذه المدفوعات مصدرها دول الخليج فمن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى استلام حوالات أقل في الاقتصاد.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي فمن المتوقع أيضاً أن تنخفض الحوالات في تونس بنسبة ١٢٪، أي من ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٩ إلى ٤,٤٪ من الناتج في ٢٠٢٠. ومن الآن فصاعداً سيعتمد تحسن الحوالات على أمور من بينها نجاح خطط التحفيز الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة ولكن أيضاً على تطور حالة الهجرة في العالم وديناميكيات سوق العمل، حيث تضرر العديد من القطاعات الصناعية كثيفة العمالة بشكل خاص من الجائحة.

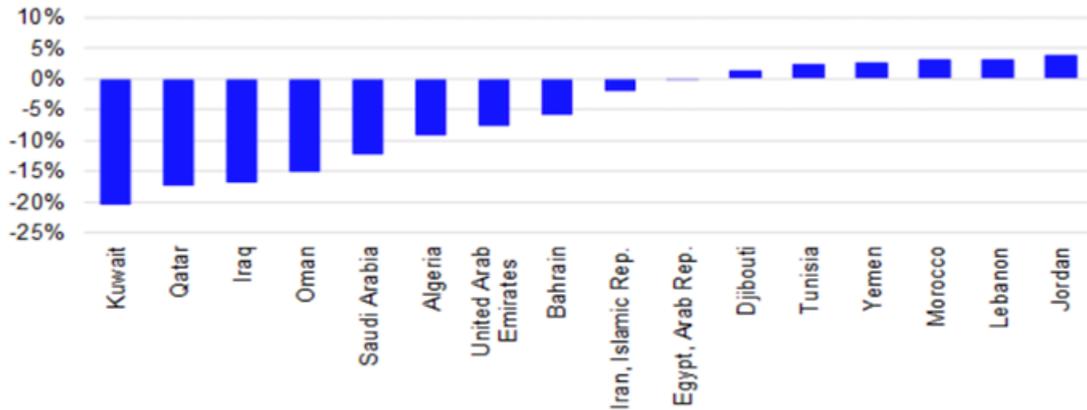
## التأثير على أسعار النفط

تسبب جائحة فيروس كورونا وتدابير الاحتواء المرتبطة في انكماش عالمي غير مسبوق له في النشاط الاقتصادي وانهيار في الطلب على المنتجات النفطية في جميع أنحاء العالم. في الوقت نفسه أدى قرار بعض المنتجين الرئيسيين بزيادة إنتاجهم في أوائل شهر مارس إلى تفاقم التأثير على سوق العرض الذي كان بالأساس فيه فائض، مما أدى إلى تضخم الاختلالات. وكانت النتيجة

<sup>22</sup> World Bank, « COVID-19 crisis through a migration lens », *Migration and Development Brief 32*, April 2020

واحدة من أكبر صدمات الأسعار في سوق الطاقة في التاريخ. انخفضت أسعار خام برنت إلى ما دون ٢٠ دولارًا للبرميل عند أدنى مستوياته في أبريل، خاسرة ما يقرب من ٧٠٪ من قيمتها. مع استخدام سعة التخزين لحدودها القصوى سقطت أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط المستحقة في مايو إلى مبالغ سلبية للمرة الأولى.<sup>23</sup>

### الشكل رقم ٥. تقدير الأثر المباشر لانتهيار أسعار النفط على الدخل الحقيقي للبلدان (التغير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



يستند هذا التقدير على التخمين الافتراضي أن أسعار النفط ستبقى أقل بنسبة ٤٨٪ عن مستويات ٢٠١٩. المصدر: الرسم البياني مستخرج من تقرير البنك الدولي: [التعامل مع الصدمة المزوجة: فيروس كورونا وأسعار النفط](#)

قدمت صدمة الطلب الناجمة عن الجائحة فرصة للمنتجين الأقل تكلفة لاستعادة حصتهم في السوق على حساب انهيار الأسعار. في يوم الخميس ٩ أبريل وكرد على التدهور السريع لقواعد السوق وافقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا ومنتجون آخرون ميدئياً على أكبر تخفيضات بإنتاج النفط في التاريخ. قرروا سحب عشرة ملايين برميل يومياً من السوق أي ١٠٪ من الإنتاج العالمي لشهري مايو ويونيو. وقد تم تعزيز هذا القرار من خلال الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة العشرين في ١٠ أبريل الذي جمع بعض أكبر المنتجين في العالم، بما فيهم الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وغيرهم لمناقشة الإجراءات المنسقة لمعالجة سوق النفط المتراكمة. إن القوة وراء انحسار الطلب الذي وصل إلى ما يقدر بنحو ٢٥،٢ مليون برميل في اليوم في أبريل، جعلت أي إجراء من جانب العرض غير كاف لإعادة التوازن إلى السوق في الوقت الحالي. ولكن مع دخول تخفيضات دول أوبك بلس بحيز التنفيذ في بداية مايو وبينما بدأ الوضوح يتشكل حول الاستجابات المستندة على انخفاض أسعار السوق وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة، هناك توقع بأنه بسبب انخفاض العرض واسترداد الطلب (الذي جلبه التخفيف في تدابير الاحتواء) سيتحول حالة السوق من أعلى مستويات لتراكم المخزون إلى سحب واستخدام مخزون النفط. إن الطبيعة الطوعية للاتفاقية إلى جانب الخام السعودي المخصص للأسواق الآسيوية (المصدر: رويترز) لم تقدم الطمأنينة التي يحتاجها السوق للتغلب على هذا الاضطراب.

بالنسبة لاقتصاديات المنتجين للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان لانخفاض أسعار النفط تأثير مباشر على الثروة الاقتصادية. بالنسبة لبعض الدول كشف الانخفاض في الأسعار مرة أخرى عن نقاط ضعف الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز. في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، تراجعت عائدات النفط بنسبة ٢٤٪ على أساس سنوي في الربع الأول. على اعتبار أن سعر النفط كان ثابتاً نسبياً وعموماً فوق ٥٠ دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد حتى حوالي ٥ مارس وأن الصادرات كانت مرتفعة في مارس، يشير هذا الانخفاض الأولي إلى هبوط حاد في العائدات لهذا الربع. وكان الانخفاض في الإيرادات غير النفطية على نطاق مماثل حيث بلغ حوالي ١٧٪ في الربع الأول. استجابت الحكومة لانخفاض الإيرادات

<sup>23</sup> <https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/OPEC-Deal-Wont-Solve-The-Oil-Storage-Crisis.html>

بتوجيه الوزارات الحكومية لخفض إنفاقها بنسبة ٢٠-٣٠٪، لكن هذا لم يحدث بالسرعة الكافية لتعويض انخفاض الإيرادات فتدنت الميزانية الفعلية إلى عجز بلغ حوالي ٩ مليارات دولار أمريكي. انخفض صافي الأصول الأجنبية للبلاد بمقدار ٢٦,٨ مليار دولار أمريكي في الشهر الماضي ليصل إلى ٤٦٥,١ مليار دولار أمريكي وهو أدنى مستوى تم تسجيله غضون تسع سنوات، مما يعكس على الأرجح حاجة الحكومة إلى استخدام الودائع للوفاء بالتزامات السداد بسبب انخفاض عائدات النفط ولأن الحكومة قد ضخت سيولة في القطاع المصرفي. كان هذا أكبر انخفاض في الأصول الأجنبية منذ ٢٠ عامًا وأكبر بنحو ٥٠٪ من الانخفاض الأكثر حدة الذي واجهته بعد انهيار أسعار عام ٢٠١٤.

قد يؤدي انخفاض الإنفاق الحكومي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية. ففي المملكة العربية السعودية وأيضًا في جميع منطقة الخليج من المتوقع أن يؤثر التباطؤ في النشاط الاقتصادي على العمالة الوافدة بشدة، مما يؤدي إلى انخفاضات سكانية تقدر بين ٤٪ و ١٠٪ في جميع أنحاء المنطقة هذا العام. إن الوضع خطير في العراق وهو أحد أكثر اقتصادات الشرق الأوسط اعتمادًا على النفط. في أبريل تراجعت عائدات تصدير النفط إلى ١,٤ مليار دولار (بانخفاض من ٦,١ مليار دولار في يناير)، تاركة عجز يبلغ حوالي ٤,١ مليار دولار في قدرتها على تلبية التزامات الإنفاق الأساسي على الرواتب ومعاشات المتقاعدين وإدارة المكاتب الحكومية. ومما يضاعف من المشكلة أنه من دون زيادة ملحوظة في أسعار النفط فمن المرجح أن تنخفض الإيرادات في مايو حيث تساهم العراق بدورها بخفض ١ مليون برميل في اليوم من إنتاجها كجزء من صفقة أوبك بلس حيز التنفيذ. وقد تسبب انخفاض الإيرادات بالفعل في إجهاد واضح وأجبرت الحكومة الجديدة على الاستفادة من احتياطياتها الأجنبية (المقدرة بنحو ٦٧ مليار دولار) من أجل الوفاء بالتزامات الراتب الشهري في مايو.

### تكامل الانتعاش الاقتصادي بدمج الاعتبارات البيئية

إن اعتبارات الصحة البيئية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا ذات صلة خاصة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.<sup>24</sup> يمكن لندرة المياه وعدم الحصول على المياه النظيفة والصحي وكذلك سوء إدارة المخلفات (بما في ذلك المخلفات الخطرة مثل النفايات الطبية الحيوية والرعاية الصحية) أن تزيد من تأثير الجائحة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخاصة لدى شرائح المجتمع الأقل ثراءً في المناطق المتضررة ومخيمات اللاجئين. علاوة على ذلك يمكن أن تؤدي تدابير الاحتواء إلى زيادة التعرض لتلوث الهواء الداخلي، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على الوقود الملوث للهواء في الطهي والتدفئة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفقيرة وللمباني التي تفتقر إلى أنظمة تهوية جيدة.

في الوقت الذي ينصب فيه التركيز حاليًا وبطريقة صحيحة على معالجة الأزمة الصحية الفورية وتدابير الانتعاش الاقتصادي التي تسببها فيروس كورونا، يجب على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ألا تقوض الإجراءات اللازمة للحد من التهديدات الناجمة عن تغير المناخ وندرة المياه وتلوث المياه والهواء وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي. على الرغم من أن هذه التهديدات تقع على نطاق زمني مختلف، فقد تؤدي أيضًا إلى زعزعة استقرار مجتمعات واقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

مع تطور الأزمة في جميع أنحاء العالم فمن واجب حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التأكد من أن التدابير التحفيزية والاستجابات السياسية تتماشى مع التغير المؤمل في المناخ وأهداف أوسع لحماية البيئة. يجب عليهم التقييم المنهجي للتأثيرات البيئية السلبية المحتملة والغير مقصودة لتدابير التعافي قصيرة المدى الجديدة (مثل الأحكام المالية والضريبية)، وأيضًا ضمان ترابط السياسات وتجنب إحداث آثار بيئية ضارة وغير مقصودة قد تضر بالثبات المستقبلي والصحة البيئية للمجتمعات.

يمكن أن تكون تدابير التحفيز فرصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستثمار في التحولات الاقتصادية الحقيقية والابتكارات التكنولوجية (مع تجنب ظاهرة الغسيل الأخضر)، مثل تعزيز تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للمدن الخضراء الذكية وكذلك لمشاريع تحلية مياه البحر (مدعومة بمصادر الطاقة المتجددة) وتطوير أنظمة النقل العام وتخضيرها. يمكن أن تساعد هذه الجهود دول مجلس التعاون الخليجي على الحد من انبعاثات الكربون والطلب على الطاقة وكذلك تنويع اقتصادها من الوقود الحفري. كما ينبغي تعزيز الدعم العام والخاص للاستثمارات في تطوير وتحديث البنية التحتية للمياه

<sup>24</sup> يرجى الاطلاع على OECD Digital Hub: "From containment to recovery: Environmental responses to COVID-19" and "Environmental health and strengthening resilience to pandemics".

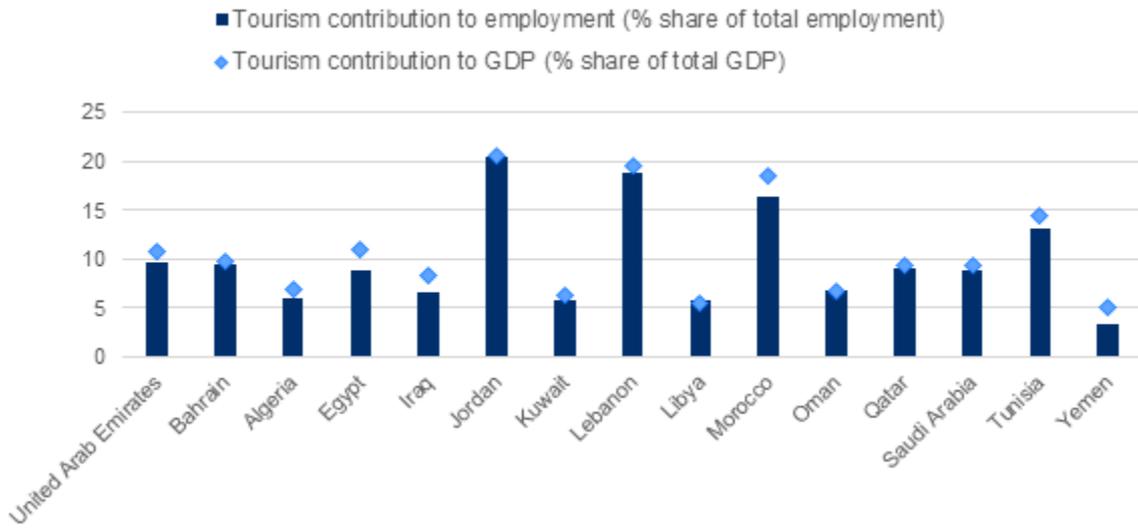
والنفايات، وخاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفقيرة. أن تعزيز مستويات الصحة البيئية سيقوي قدرة المجتمعات على مقاومة الأوبئة وحالات الطوارئ الأخرى.

يتعين على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن تجعل إجراءات الدعم المالي الخاصة بقطاعات معينة مشروطة بتحسينات البيئة حيثما أمكن. يمكن توجيه استخدام تدابير الدعم المالي مثل القروض التفضيلية وضمانات القروض والتخفيضات الضريبية نحو دعم التزامات بيئية وأداء أمتن في القطاعات كثيفة التلوث التي قد تتأثر بشكل خاص بالأزمة. يمكن لحملات التواصل التي تؤكد على فوائد الرفاهية والرخاء في المجتمعات الأكثر مرونة في تعزيز الدعم العام للتدابير التي تهدف إلى تعزيز الصحة البيئية.

### التأثير على السياحة

السياحة هي من أكثر قطاعات الاقتصاد تضرراً خلال الأزمة. يمكن أن تصل الصدمة في قطاع السياحة العالمية إلى ٤٥-٧٠٪ من الناتج اعتماداً على شدة الجائحة. على الصعيد العالمي [تتوقع](#) منظمة السياحة العالمية انخفاضاً في وصول السائحين الدوليين بنسبة ٥٨٪ إلى ٧٨٪، بما يصل إلى خسارة قدرها ٩١٠ إلى ١.١٧٠ مليار دولار في عائدات السياحة الدولية.

### الشكل رقم ٦. الوزن النسبي للسياحة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ٢٠١٩



المصدر: المجلس العالمي للسفر والسياحة.

تمثل السياحة ركيزة اقتصادية رئيسية لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومكوناً رئيسياً للتنوع الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط. ففي عام ٢٠١٩ شكل قطاع السفر والسياحة ٥,٣٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضمن ٦,٧ مليون وظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [وفقاً](#) للمجلس العالمي للسفر والسياحة. ستؤدي إجراءات الاحتواء والصدمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين إلى انخفاض عدد السياح الوافدين إلى الشرق الأوسط. ومن المتوقع أن يكون لهذا الانخفاض في النشاط السياحي تأثير كبير في العديد من دول المنطقة وخاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر للدخل، ولا سيما المغرب وتونس ولبنان ومصر. ففي مصر حيث يساهم قطاع السياحة بما يقرب من ١٢٪<sup>25</sup> من الناتج المحلي الإجمالي، يقدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن الخسائر في عائدات السياحة ستشكل ثلثي إجمالي الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة. علاوة على ذلك فإن إلغاء المناسبات الهامة في المنطقة سيضع ضغطاً على اقتصاد الدول، بما في ذلك معرض دبي إكسبو ٢٠٢٠ والحج السنوي في المملكة العربية السعودية والتي كان من المتوقع أن تجذب على

<sup>25</sup> يفهم على أنه تأثيرات مساهمات مباشرة وغير مباشرة

التوالي ٢٥ مليون زائر ومليونين سائح متدين. في دول مجلس التعاون الخليجي تقدر شركة برايس ووترهاوس كوبرز خسارة ما يصل إلى ٤٠٠.٠٠٠ وظيفة متعلقة بالسياحة نتيجة للأزمة.

من أجل مواجهة هذه التحديات اتخذت العديد من حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مبادرات لدعم قطاع السياحة في بلدانهم. تشمل التدابير خطوط انتمان محددة للمؤسسات السياحية مقدمة من البنك المركزي المصري، والإعفاءات من الرسوم السياحية والرسوم الأخرى كما هو مطبق في البحرين والإمارات العربية المتحدة، وإعادة جدولة الديون كما هو الحال في تونس. كما تم إيلاء اهتمام خاص لقطاع السياحة في استراتيجيات البلدان لإلغاء الاحتواء. ففي مصر تم التصريح بإعادة فتح الفنادق للسياح المحليين بسعة ٢٥٪ حتى نهاية مايو و ٥٠٪ من يونيو فصاعدًا، شريطة أن تلتزم بعدد من إجراءات السلامة بما في ذلك تعيين عمال الفحص وتركيب معدات التطهير وتخصيص طابق أو بناية مخصصة لغرض الحجر الصحي للحالات المشتبه فيها أو المؤكدة وتنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي.

### التأثير على تنمية القطاع الخاص

هناك عدد من القوى المعينة والتي تؤثر على التداعيات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتؤثر على أداء القطاع الخاص، وخاصة على رواد الأعمال والشركات الناشئة وكذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تشكل حصة كبيرة من النسيج الاقتصادي عبر المنطقة. بناءً على سلسلة من المشاورات تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حاليًا بتقييم تأثير الأزمة على الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال في جميع أنحاء المنطقة. على سبيل المثال تظهر الأدلة الأولية التي قدمت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن أكثر من ثلثي الشركات في السلطة الفلسطينية وحوالي ٩٤٪ في الأردن اضطروا إلى إيقاف نشاطهم بسبب إجراءات الإغلاق. وعلى هذا المنوال اضطرت ما يقرب من ثلاثة أرباع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى تسريح الموظفين في السلطة الفلسطينية، وفي حين كان على أكثر من ثلثي الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن خفض الأجور. تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتجميع وتحليل المزيد من البيانات والحقائق حول آثار الأزمة في أرجاء المنطقة.

تقوم عدد كبير من البلدان حول العالم بتنفيذ مجموعة من التدابير لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على التعامل مع الأزمة والاستعداد للانتعاش في نهاية المطاف. وتقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية<sup>26</sup> بجمع المعلومات المتعلقة بهذه التدابير ويتم تصنيفها إلى تدابير لبقاء القوى العاملة وتأجيل المدفوعات (مثل الضرائب ومدفوعات الخدمات والإيجار ومساهمات الضمان الاجتماعي وغيرها) ولتقديم الدعم المالي (مثل ضمانات الائتمان والقروض المباشرة وغيرها) ولاعتماد تدابير هيكلية (مثل مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني التقنيات الرقمية والوصول إلى أسواق جديدة وغيرها). تقوم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا بتقديم اليات دعم مختلفة، ولا سيما:

1. تأجيل الضرائب والمدفوعات الأخرى: الجزائر (باستثناء الشركات الكبيرة)؛ مصر (لقطاعي الصناعة والسياحة)؛ الأردن؛ لبنان؛ المغرب (باستثناء الشركات الكبيرة)؛ السلطة الفلسطينية؛ المملكة العربية السعودية (بالإضافة إلى الدفع العاجل للرسوم الحكومية)؛ تونس (بالإضافة إلى الدفع العاجل للإعفاءات الضريبية)؛ الإمارات (تخفيض الرسوم والغرامات الحكومية واسترداد ٢٠٪ من الرسوم الجمركية وغيرها).
2. تأجيل سداد القروض المصرفية: الجزائر. مصر؛ العراق؛ الأردن؛ السلطة الفلسطينية؛ المملكة العربية السعودية؛ تونس؛ الإمارات العربية المتحدة.
3. القروض الجديدة للشركات القطاعات المتأثرة: مصر (التصنيع والسياحة)؛ المغرب؛ المملكة العربية السعودية؛ تونس.
4. تدابير أخرى، بما في ذلك تخفيض فواتير الخدمات العامة (مصر، المملكة العربية السعودية)؛ الدعم المباشر لدفع الأجور (المملكة العربية السعودية بنسبة ٦٠٪ لمدة ثلاثة أشهر)؛ وتعويض الشركات التي خسرت أعمالها (الجزائر).

تقوم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بإعداد مذكرة شاملة تصنف وتحلل تلك التدابير مع التركيز بشكل خاص على ما يلي: (١) التأكد من فعاليتها (إلى أقصى حد ممكن مع الأخذ في الاعتبار أن الحكومات والجهات الفاعلة المسؤولة عن تلك التدابير هي

<sup>26</sup> يرجى الاطلاع على [COVID-19: SME Policy Responses](#)

التي تحتاج إلى تقييم ذاتي للأثر النهائي لديهم).<sup>٢</sup> الأخذ بالحسبان ثقل ودور القطاع غير الرسمي وخاصة في اقتصادات مثل مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس.<sup>٣</sup> استخلاص الدروس لمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد بشكل عام حتى يصبحوا أكثر مقاومة للصدمات المستقبلية.

كما تبين من خلال المشاورات مع جمعيات الأعمال والغرف التجارية في المنطقة إن جائحة فيروس كورونا قد سلطت الضوء أيضاً على الدور الحاسم والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في توفير الاستجابة للأزمة. في العديد من اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تستمر الشركات في دفع الرواتب ومساهمات الضمان الاجتماعي. قامت الشركات بتعديل إنتاجها لزيادة إنتاج الملابس الواقية أو أقنعة الوجه أو المواد الهيدروكولوية.<sup>27</sup> وتقدم البعض الآخر دعماً محدداً لقطاع الصحة حيث تكافح الحكومات للقيام به، بما في ذلك استخدام البنية التحتية الرقمية والتكنولوجيات الجديدة. على سبيل المثال في مصر تقدم شركة ناشئة للتكنولوجيا الصحية استشارات طبية هاتفية مجانية وتدير حملات توعية على وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز النظافة والتباعد الاجتماعي.<sup>28</sup> بالتعاون مع وزارة الصحة تعمل شركة ناشئة ليبية حالياً على تطوير منصة على الإنترنت حيث يمكن للأطباء عن بعد من علاج المرضى في البلاد.<sup>29</sup> وبالمثل قامت شركة ناشئة في غزة بتطوير خدمة استشارية طبية عبر الإنترنت لتوفير العلاجات لمرضى فيروس كورونا وخلق الوعي لإجراءات التباعد الاجتماعي.<sup>30</sup> تقدم هذه الشركة الناشئة حالياً خدماتها مجاناً لسكان غزة والضفة الغربية. وتسلط هذه المبادرات المختلفة الضوء على الدور المهم للقطاع الخاص لاستكمال وتعزيز استعداد حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للاستجابة لجائحة فيروس كورونا. علاوة على ذلك فهي تظهر الإمكانيات الكامنة لتعزيز التفاعل والتنسيق والثقة بين القطاعين الخاص والعام في المنطقة.

فيما يتعلق بالشركات المدرجة في البورصة كان تأثير أزمة فيروس كورونا عليها مهماً بشكل خاص من حيث قضايا حوكمة الشركات. قامت معظم الدول على سبيل المثال بتعديل المواعيد النهائية لإعداد التقارير المالية بالإضافة إلى المتطلبات المعدلة للحضور الفعلي لاجتماعات مجلس الإدارة والمساهمين. أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال السعودي قراراً في ١٦ مارس بتعليق اجتماعات الجمعيات العمومية الشخصية للشركات المدرجة في السوق السعودي، وبدلاً من ذلك يمكن للشركات عقد هذه الاجتماعات افتراضياً وباستخدام خدمات التصويت الإلكتروني المقدمة من خلال خدمة تداولتي والتي تقدمها شركة مركز إيداع الأوراق المالية. ويجري المزيد من التحليل فيما يتعلق بدور المجلس في إدارة الأزمات.

## تؤدي الأزمة إلى عدد من التحديات الاجتماعية المعينة

بذلت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة جهوداً مؤسسية وسياساتية غير مسبوقه لدعم الأسر والشركات طوال فترة الأزمة. وقد اتخذت تدابير استثنائية للتأكد من أن الجهود تستهدف أيضاً المجموعات التي تقع عادة خارج شبكات الضمان الاجتماعي مثل العمال غير الرسميين والموسميين، وتم الشروع في مبادرات مشتركة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى السكان الأكثر حرماناً. تمكنت البلدان من تقديم استجابات سريعة وتفعيل سياسات بهدف التخفيف من الأزمة وأظهروا مستويات عالية من القدرة على التكيف للتعامل مع الجوانب الاجتماعية للأزمة. وقد وسعت معظمهم برامج المساعدات الاجتماعية من خلال توسيع التحويلات النقدية إلى الأسر، وفي بعض الحالات حتى إلى العمال الغير الرسميين أو من خلال التنازل عن اشتراكات الضمان الاجتماعي.

من المرجح أن تؤدي نقاط الضعف الموجودة مسبقاً في المنطقة إلى تضخيم تأثير تفشي المرض على الشركات والأسر. ففي الوقت الحالي يمتلك أغنى ١٠٪ من أغنى السكان ٦٤٪ من الثروة الكلية مما يجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين

<sup>27</sup> <https://www.aljazeera.com/news/2020/03/covid-19-lebanon-businesses-overwhelmed-hospitals-200329164810809.html>

<sup>28</sup> <https://www.vezeeta.com/ar/tele-health/%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D9%86%D8%A9%D9%85%D8%B5%D8%B1>

<sup>29</sup> <https://thestartupscene.me/MenaEcosystems/Supporting-A-Crippled-Health-System-Meet-the-Entrepreneur-Behind-Libya-s-COVID-19-Response>

<sup>30</sup> <https://thestartupscene.me/INVESTMENTS/The-Gaza-Startup-Helping-Contain-A-COVID-19-Outbreak>

أكثر المناطق الغير متكافئة على مستوى العالم.<sup>31</sup> إن أوجه عدم المساواة قد تتفاقم بسبب الأزمة الصحية حيث تتعرض الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب للجائحة وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. تتأثر قدرة وآليات التعرض والتكيف بشكل مباشر بمستويات الدخل لكل من الأسر والمناطق. الإسكان غير الرسمي أو غير الصحي ومخيمات اللاجئين والمناطق المحاصرة لديها قدرة أقل بكثير لاحتواء انتشار الفيروس والوصول إلى الخدمات الصحية. الأسر الفقيرة التي تشكل نسبة كبيرة من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والعمال المهاجرين واللاجئين يواجهون توترًا أقوى على مصدر دخلهم، حيث أنهم لا يستطيعون من ترتيبات التكيف مثل العمل عن بعد أو الإجازة مدفوعة الأجر. وهذا يمثل ضغطًا ثابتًا على أنماط عدم المساواة الموجودة سابقًا. كما أن الاختلالات القوية بين الجنسين في المنطقة قد تتصاعد نتيجة للأزمة.

## الاقتصاد غير الرسمي

تتميز اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بانقسام حاد بين سوق العمل الرسمي والاقتصاد غير الرسمي غير المستقر. التوظيف الخاص الرسمي محدود ويمثل في المتوسط أقل من خمس التوظيف.<sup>32</sup> تصل العمالة غير الرسمية إلى ٧٤٪ في اليمن و٧١٪ في لبنان و٦٣٪ في المغرب<sup>33</sup> وتمثل في المتوسط ٦٨٪ من التوظيف في المنطقة.<sup>34</sup> يرتبط الطابع غير الرسمي عمومًا بمحدودية تغطية الحماية الاجتماعية أو نقصها وبإيرادات منخفضة وغير مستقرة مما يجعل العمال غير الرسميين معرضين للخطر بشكل خاص في مواجهة الأزمات. في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتركز العمال غير الرسميين في وظائف منخفضة الإنتاجية تتطلب حضورًا جسديًا مع عدم وجود إمكانية للعمل عن بعد. في سياق أزمة فيروس كورونا فإن القيود على الحركة وإجراءات الاحتواء ستضع ضغطًا أكبر على نشاط العمال غير الرسميين. يواجه الكثير منهم معضلة بين الخضوع للتدابير الصحية والحفاظ على مصدر دخلهم الضروري لدفع ثمن المعيشة والنفقات الأساسية الأخرى.

وفي الوقت نفسه فإن العمال غير الرسميين ليسوا بالضرورة مستفيدين من خطط الدعم التي وضعت في ظل هذه الأزمة، مثل تدابير دعم الدولة للأجور. على سبيل المثال يمكن للبلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة على المدى القصير تطوير طرق دعم القطاع غير الرسمي من خلال التحويلات النقدية المباشرة أو أنواع أخرى من الدعم المحدد. على المدى الطويل ستحتاج البلدان إلى معالجة الأسباب الجذرية للنشاط غير الرسمي والتي تشمل نقص فرص العمل، وكذلك تنظيم الضمان الاجتماعي الهش وضعف التنفيذ. هذا مهم بشكل خاص لأن جائحة فيروس كورونا قد تزعزع أو تتحدى عمل شبكات الضمان الاجتماعي. على سبيل المثال نفذ المغرب برنامج تحويل للعمال غير الرسميين باستخدام الهواتف المحمولة، ويمكن للبلدان الأخرى تطوير برامج مساعدة مماثلة.<sup>35</sup>

## المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

على الرغم من أن البيانات الحالية تظهر أن فيروس كورونا أقل فتكًا بالنساء مقارنة بالرجال فمن المرجح أن تشعر النساء في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل غير متساوي بالآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة.

من المرجح أن يكون عمل المرأة وأمن دخلها أكثر عرضة من الرجال إلى الآثار الاقتصادية للأزمة، وذلك بسبب الحواجز الإقليمية الخاصة بعدم المساواة فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية والوصول إلى الخدمات والأسواق المالية والتميز المهني

<sup>31</sup> [World Inequality Database, "Measuring Inequality in the Middle East 1990-2016: The World's Most Unequal Region?", Working Paper Series n°2017/15](#)

<sup>32</sup> [World Bank \(2013\). Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa \(Vol. 4\).](#)

<sup>33</sup> [World Bank \(2013\). Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa \(Vol. 4\).](#)

<sup>34</sup> [https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed\\_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms\\_711798.pdf](https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf)

<sup>35</sup> <https://www.morocccoworldnews.com/2020/03/297447/covid-19-morocco-to-compensate-informal-sector-workers/>

والقطاعي في سوق العمل والمفاهيم المتعلقة بدور المرأة في المجتمع. هذه المخاطر شديدة بشكل خاص بالنسبة لفئات معينة من العاملات غير الرسميات الذين تفتقرن إلى الأمن الوظيفي والدخل، بما في ذلك خدم المنازل والعمال الزراعيين واللاجئين التي تكون المرأة فيها أكثر تمثيلاً.

تشير عدة عوامل إلى إن التأثيرات تكون أكثر حدة على النساء من الرجال. تعمل نسبة كبيرة من النساء في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قطاع **الصناعات التحويلية** والتي يُتوقع أن تكون من بين الأكثر تضرراً من الأزمة. تعمل معظم النساء في **المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر** التي تكون أقل مرونة في أوقات الأزمات ومن الأرجح أن تلجأ إلى التعليق المؤقت أو إنهاء العقود لمواجهة الانكماش الاقتصادي. كما أن النساء تمثل نسبة أكثر من اللازم في العمل بدوام جزئي (حتى ٥٠٪ من النساء العاملات في المغرب والسلطة الفلسطينية يشغلن وظائف بدوام جزئي) مما يجعل تسريحهن أسهل. بشكل عام **تقدر** هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن المرأة في العالم العربي ستفقد ما يقرب من ٧٠٠.٠٠٠ وظيفة نتيجة لتفشي المرض. ويتفاقم هذا الوضع بسبب انتشار **المعايير الاجتماعية الأبوية** في المنطقة التي تدعم الاعتقاد بأن الرجال يجب أن يحصلوا على وظائف أكثر من النساء عندما تكون فرص العمل نادرة.<sup>36</sup>

كما تؤدي تدابير العزلة الذاتية والقيود المفروضة على الحركة في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تفاقم تعرض المرأة **للغف المنزلي**. في حين لوحظ هذا الاتجاه على مستوى العالم إلا أنه قد يكون حاداً بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب المعايير الاجتماعية التقييدية التي تعتبر الرجال كآرباب الأسر والمسؤولون عن دخل الأسرة. إذا كانت الأزمة تمنع الرجال من التمسك بهذا الدور بسبب فقدان الدخل أو الوظيفة فقد يتجلى الإحباط الناتج في شكل **عنف**. في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاحظت المنظمات غير الحكومية والحكومات **زيادة** في المكالمات التي تلقتها الخطوط الساخنة للإبلاغ عن العنف وكذلك في عدد الحالات المبلغ عنها. ويزيد هذا الضعف من خلال الواقع الحالي حيث خدمات الوقاية والاستجابة لضحايا العنف القائم على نوع الجنس من المرجح أن تتعطل وتصبح الوصول إليها خلال الأزمة.

اتخذت العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات لدمج الاحتياجات الخاصة للمرأة مع احتياجات الاستجابة لفيروس كورونا. في الجزائر وتونس فإن وزارة شؤون المرأة تشارك بفعالية إلى جانب الوزارات الأخرى في اللجان المكلفة بوضع خطة الاستجابة للأزمة. في مصر يعمل المجلس القومي للمرأة بشكل وثيق مع الحكومة لتعميم منظور المساواة بين الجنسين في الصحة والحماية الاجتماعية والتدابير الاقتصادية المعتمدة للتخفيف من آثار الأزمة. أطلق المجلس القومي للمرأة أيضاً أداة تتبع السياسات لرصد إجراءات السياسة التي اتخذتها الحكومة للاستجابة لاحتياجات المرأة في سياق تفشي المرض.

حتى الآن لم يركز سوى عدد قليل من إجراءات السياسة العامة بوجه التحديد على دعم المرأة في مواجهة الانعكاسات الاقتصادية للأزمة. وتشمل هذه التحويلات النقدية الموجهة للنساء (في مصر) وإجازة مدفوعة الأجر استثنائية للموظفات (في السلطة الفلسطينية والعراق). كما تقدم الحكومات المساعدة إلى سيدات الأعمال بدعم من المنظمات الدولية في كثير من الأحيان في شكل برامج تدريبية عبر الإنترنت.

ركزت معظم جهود الحكومات المستهدفة على **معالجة تصاعد العنف القائم على أساس الجنس**. وبصفة خاصة زِيدت خطوط المساعدة الوطنية للعنف المنزلي ساعات عملها لدعم الضحايا بشكل أفضل وتم إطلاق خدمات هاتفية إضافية لتقديم المساعدة القانونية و /أو النفسية. كما اتخذت الحكومات إجراءات لزيادة الوعي بقضايا العنف المنزلي وتحسين حصول الضحايا على المعلومات بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

<sup>36</sup> UN Women/Promundo (2017), Understanding Masculinities. Results From the International Men and Gender Equality Study (IMAGES) - Middle East and North Africa, <https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/images-mena-multi-country-report-en.pdf?la=en&vs=3602>

في حين دفعت الأزمة بعض البلدان إلى دمج الاعتبارات الجنسانية في استجابتها و/أو اعتماد تدابير هادفة لمواجهة التحديات المحددة التي تواجهها المرأة، ولكن ينبغي أن تصبح هذه المبادرات أكثر منهجية وتكون ذريعة للبلدان لتقول بأن النساء مساهمات رئيسيات في الاقتصاد وأحد الأصول الرئيسية في الطريق نحو الانتعاش الاقتصادي.

يمكن أن تمثل جائحة فيروس كورونا أيضاً فرصة لتغيير المعايير الجنسانية السائدة في المنطقة. وفي الواقع ساهمت الأزمة في الكشف عن الدور الرئيسي والإمكانيات الرئيسية للمرأة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لا تمثل النساء غالبية المستجيبين للطوارئ في الخطوط الأمامية في قطاعات الصحة والاجتماعية والتعليم والرعاية فحسب، بل كانوا أيضاً نشيطين جداً في إنشاء المبادرات والشركات لدعم الاستجابة للأزمة. يمكن أن يدعم هذا الوضع تغييراً إيجابياً في مفهوم مساهمة المرأة في الاقتصاد بعد الأزمة.

## الشباب

بينما يواجه الشباب مخاطر أقل من حيث التأثير الصحي مقارنة بالفئات العمرية الأخرى إلا أنهم يتأثرون بشكل كبير بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة فيروس كورونا. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هناك أكثر من ١١٠ مليون طالب في سن المدرسة<sup>37</sup> لديهم فرص محدودة للحصول على التعليم (الرسمي وغير الرسمي) بسبب إغلاق مرافق المدارس والجامعات ومراكز الشباب والأماكن العامة الأخرى. كما أن الشباب معرضون بشكل خاص لخطر مخاوف الصحة النفسية التي يمكن أن تتصاعد تأثيرها من خلال تدابير التباعد الاجتماعي التي يتم تنفيذها بدرجات مختلفة في السياقات الوطنية. سيؤدي التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الأزمة إلى تفاقم ضعف الشباب في اسواق العمل. منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها أعلى معدل للبطالة بين الشباب في العالم (حيث يتجاوز ٢٧٪ في المتوسط) والشباب أكثر عرضة للبطالة بخمس مرات عن نظرائهم البالغين.<sup>38</sup> علاوة على ذلك تشير التقديرات إلى أن ٨٠٪ من الشباب في المنطقة يعملون في القطاع غير الرسمي للاقتصادات الوطنية،<sup>39</sup> والتي تقدم بشكل عام فوائد أو تدابير حماية أقل. في هذا الضوء فمن المرجح أن يعاني الشباب من مستويات بطالة أعلى وفقدان كبير في الدخل. علاوة على ذلك فانتشار المعلومات المغلوطة والأخبار المزيفة تشكل مصدر قلق، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي يستخدمها ٥٠٪ من الشباب في المنطقة كمصدر أساسي للمعلومات. تستضيف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي ١٤ مليون نازح<sup>40</sup> وكثير منهم من الشباب وأكثر عرضة للمعاناة بدرجات متفاوتة من الأزمة وما بعدها، ويرجع هذا لأسباب عدة مثل القيود المفروضة على الحركة ونقص فرص العمل أو ارتفاع خطر الاستبعاد في المجتمع. وفي الوقت نفسه يلعب الشباب في الغالب دوراً نشطاً في التخفيف من حدة الأزمة والاستعداد للتعافي. يدير العديد من الشباب والمنظمات الشبابية حملات توعية ويتطوعون لدعم المسنين والضعفاء من السكان ويقدمون تدريبات على الإنترنت ويتبادلون البيانات ويشارك بينهم الباحثون ورواد الأعمال للمساهمة بأفكار مبتكرة في الاستجابة الإقليمية والعالمية لأزمة فيروس كورونا.<sup>41</sup> على سبيل المثال تقدم "نحن"<sup>42</sup> المنصة الوطنية للتطوع ومشاركة الشباب في الأردن فرص المشاركة والتطوع عبر الإنترنت للمواطنين الأردنيين لتمكينهم من المساهمة وأن يكون لهم بعض تأثير إيجابي على مجتمعهم أثناء تدابير الإغلاق

<sup>37</sup> UNICEF (2020) Middle East & North Africa Region COVID-19 – Situation Report No.1 [https://www.unicef.org/mena/media/8061/file/MENA%20SitRep\\_COVID%2019%20#1\\_31%20March%202020.pdf%20.pdf](https://www.unicef.org/mena/media/8061/file/MENA%20SitRep_COVID%2019%20#1_31%20March%202020.pdf%20.pdf)

<sup>38</sup> ILO (2017), "ILOSTAT Database", <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=ZQ>

<sup>39</sup> Kabbani, N. (2017), "Revisiting the MENA Youth Employment Challenge". Evidence Symposium on Youth and Adolescents. Amman: 21 November 2017.

<sup>40</sup> UNDP (2016), "Human Development Report", United Nations Development Program, New York.

<sup>41</sup> تم استرجاع البيانات من مسح منظمات الشباب لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: <http://www.oecd.org/gov/what-steps-are-youth-organisations-taking-to-mitigate-the-covid-19-crisis.htm>

<sup>42</sup> [www.nahno.org](http://www.nahno.org)

الكامل. يجب أن تأخذ الاستجابات السياسية بعين الاعتبار إمكانات الشباب والفئات المستضعفة الأخرى في التخفيف من الأزمة وبناء القدرة على الصمود في مجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

## الهشاشة واللاجئين

مع انتشار جائحة فيروس كورونا أصبحت المناطق المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية في خطر خاص. شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدفقاً هائلاً للاجئين والنازحين داخلياً على مدى العقد الماضي حيث استضافت على مستوى العالم الأردن ولبنان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للفرد. يضم الأردن ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ مسجل لدى مفوضية شؤون اللاجئين ومعظمهم من سوريا، بينما تستضيف لبنان حوالي ١,٧ مليون لاجئ بما في ذلك ١,٥ مليون لاجئ من سوريا (منذ نوفمبر ٢٠١٩). يختلف وضع اللاجئين في الأردن ولبنان من حيث الوصول إلى الصحة وإمكانيات الحصول على تصاريح العمل. يعيش العديد من اللاجئين في مخيمات مكتظة بالسكان أو في مناطق حضرية فقيرة حيث حالة مرافق الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية سيئة. إن التدابير الوقائية في هذه المواقع مثل غسل اليدين بانتظام والتباعد الاجتماعي والحجر الذاتي ذات أهمية قصوى ولكن من الصعب تنفيذها. في المناطق المتأثرة بالنزاع حيث النظم الصحية هشّة بالفعل والموارد الطبية شحيحة **يفتقر اللاجئون إلى الوصول الكافي إلى كل من آليات الكشف والرعاية الطبية مما يجعل من انتشار الجائحة صعب التقييم.**

إن إيجاد سبل لإدماج المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن وضعهم الرسمي في الخطط الوطنية لمعالجة الفيروس أمر أساسي لمنع انتشار الجائحة في مخيمات اللاجئين، فمثلاً:

- كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية في مطلع مارس عن خطة وقائية وضعت بالتنسيق مع ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لمنع انتشار الفيروس في المناطق التي تستضيف اللاجئين. تتضمن الخطة حملات توعية تستهدف اللاجئين وتوفر معدات التطهير في المخيمات.
- في الأردن اتخذت الحكومة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدابير لضمان استمرار وصول اللاجئين إلى الخدمات الصحية الوطنية، بما في ذلك إحالة الحالات المشتبه بها إلى مواقع الحجر الصحي وتوفير العلاج اللازم. تم تثبيت عملية فحص درجات الحرارة عند مدخل اثنين من مخيمات اللاجئين الرئيسية وتم تحسين توفير الكهرباء وتعمل المتاجر الكبيرة لساعات طويلة لتسهيل تدابير التباعد الاجتماعي. يتم توزيع المساعدات العينية من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية متضمناً اللاجئين.
- حشدت المنظمات الدولية لمساعدة أكثر البلدان هشاشة في المنطقة أيضاً في تعزيز قدرتها على الاستجابة للأزمة. على وجه الخصوص أعلن البنك الدولي عن منحة بقيمة ٢٦,٩ مليون دولار أمريكي لدعم جهود اليمن لاحتواء تفشي المرض، والتي سيمول الجزء الأكبر منها لشراء المعدات الطبية وإعادة تأهيل المرافق الصحية وتدريب الطواقم الطبية الطارئة. المناقشات جارية لتقييم سبل ضمان التحويلات النقدية مباشرة للاجئين السوريين في المخيمات. بالإضافة إلى ذلك وافق الاتحاد الأوروبي على ما يقرب من ٢٤٠ مليون يورو لتعزيز الصمود في البلدان المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريين في ضوء جائحة فيروس كورونا.

على الرغم من هذه الجهود فلا تزال هناك عدد من التحديات، سواء من الناحية الصحية والناحية الاجتماعية الاقتصادية. في حين أنه حتى يومنا هذا لم يتم الإبلاغ عن حالات تفشي كبيرة في مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، فقد أدى نقص أو محدودية القدرة على الفحص في المناطق ذات التركيز العالي للاجئين إلى إثارة مخاوف بشأن إمكانية انتشار حالات فيروس كورونا المخفية. ويتفاقم هذا الخطر بسبب القدرة المحدودة للنظم الصحية في المنطقة مما قد يؤدي إلى عدم منح اللاجئين الأولوية في الاستجابة الصحية. ومع ذلك فمن الأهمية أن تأخذ النظم الصحية الوطنية في الاعتبار فحص وعلاج اللاجئين.

كما أن التفشي سيضع ضغطاً شديداً على الأمن الاقتصادي للاجئين. تعمل الغالبية العظمى من اللاجئين ولا سيما النساء منهم في القطاع غير الرسمي، وبشكل أكثر تحديداً في الوظائف التي يكسب فيها دخلهن على أساس يومي. تثير القيود الشديدة التي تمنع اللاجئين من العمل مخاوف كبيرة بشأن قدرتهم على الاستمرار في تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث أن اللاجئين الذين يعملون في قطاعات معينة مثل الزراعة قد يكونون أكثر عرضة للخطر. وتؤدي تدابير الاحتواء المطول إلى خطر تصاعد

مستوى الفقر بين اللاجئين. ويشكل ذلك تحديات كبيرة في دول مثل لبنان حيث يقدر البنك الدولي أن ما يقرب من ثلث اللاجئين كانوا يعيشون في فقر قبل تفشي الوباء.

من ناحية أخرى قد يكون لتفشي الجائحة تأثير كبير على عملية إعادة توطين اللاجئين، والتي هي جزء من عملية طلب اللجوء. يؤثر إغلاق الحدود وقيود السفر على الحق في اللجوء حيث يتم تعليق جميع إجراءات إعادة التوطين حاليًا وتجبر الأشخاص على العودة إلى الأماكن التي يخشون فيها من الاضطهاد أو التعذيب، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرًا عن هذا القلق، مشيرة إلى أنه في حين للحكومات الحق في وضع تدابير مثل فحص المطالبين بالحماية الدولية عند الدخول و/أو وضعهم في الحجر الصحي، فإن هذه التدابير يجب ألا تؤدي إلى حرمانهم من فرصة حقيقية لطلب اللجوء أو تؤدي إلى الإعادة القسرية.

علاوة على ذلك ففي منطقة يعاني فيها حاليًا حوالي ٥٠ مليون شخص من نقص التغذية، ستحتاج الحكومات إلى ضمان استجابة سريعة للحد من الزيادة الإضافية في انعدام الأمن الغذائي في المنطقة والتي قد تنتج عن العواقب الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا. وسيتفاقم هذا الخطر إذا أدت الاضطرابات في الإمدادات الغذائية العالمية بسبب الجائحة إلى نقص الغذاء وارتفاع الأسعار في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية.

# الملحق ١.أ. نظرة عامة على النظم الصحية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومدى تدابير الاحتواء

## المغرب العربي

### الجزائر

يجري زيادة سعة المستشفيات وإطالة حملات التوعية. تتوفر حاليًا ١.٥٥٠.٠٠٠ قناع وجه وتم طلب ٥٤ مليون قناع إضافي. وسيتم تعزيز لجنة المراقبة الخاصة الحالية التابعة لوزارة الصحة بخبراء علميين إضافيين. تم تجديد تدابير الإغلاق حتى ١٤ مايو (الإغلاق الكامل في البلدة وحظر التجول من الساعة ٣ بعد الظهر إلى الساعة ٧ صباحًا في ٩ ولايات بما في ذلك الجزائر العاصمة ومن الساعة ٧ مساءً إلى الساعة ٧ صباحًا في بقية البلاد).

### المغرب

تم تمديد حالة الطوارئ الصحية حتى ١٠ يونيو. وقد تم رفع عدد أسرة العناية المركزة إلى ٣.٠٠٠. يوجد في الدولة ثلاثة مراكز فحص مع توسيع قدرة الفحص أيضًا إلى المستشفيات الجامعية والمؤسسات الصحية. ارتداء الأقنعة الطبية في الأماكن العامة وفي أماكن العمل إلزامي منذ يوم الثلاثاء ٧ أبريل. وقد تم تنظيم سعر الأقنعة بمرسوم وتم الشروع بأول قدرة إنتاج محلية تبلغ ٢,٥ مليون وحدة في اليوم بفضل التعديل الطوعي للعديد من الوحدات الصناعية.

### ليبيا

منذ ١٦ مارس أغلقت جميع الحدود البرية والبحرية والجوية داخل ليبيا أمام الأجانب لمدة ثلاثة أسابيع. وتشمل تدابير الاحتواء حظر جميع التجمعات الاجتماعية والثقافية الكبيرة وإغلاق جميع المؤسسات التعليمية والمطاعم والمقاهي وكذلك الإفراج عن السجناء. في ١٦ أبريل أعلنت حكومة الوفاق الوطني حظر [تجول لمدة ١٠ أيام](#) في جميع أنحاء البلاد، بموجبها لن يُسمح للمتجولين بالخروج إلا بين الساعة ٨ صباحًا و ٢ ظهرًا ويطلب منهم ارتداء الأقنعة.

تم تحديد [٣٠٥ غرفة عزل و٥٤٢ غرفة حجر صحي](#) ورددة في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك كان النظام الصحي الليبي يعاني بالفعل من ضغط مفرط ونقص الموارد ولم يكن من المحتمل أن يستجيب للجائحة، مما يجعله بلدًا عالي الخطورة لتفشي فيروس كورونا وفقًا لمنظمة الصحة العالمية. خصصت حكومة الوفاق الوطني حزمة بقيمة ٥٠٠ مليون دينار (٣٥٤ مليون دولار) للإففاق في حالات الطوارئ لزيادة قدرة البلاد على الاستجابة للأزمة. كما قامت عدة دول بما في ذلك تركيا بتوصيل إمدادات طبية إلى ليبيا.

### تونس

في ٢٦ مارس أعلنت وزارة الصحة أنها ستوفر ٢.٠٠٠ سريرًا من وحدات العناية المركزة للتعامل مع أزمة فيروس كورونا. في السابق وافق البنك المركزي التونسي على منح قرض بقيمة ٥٠ مليون دينار تونسي (١٥,٥ مليون يورو) لوزارة الصحة لشراء المعدات الطبية لمكافحة أزمة فيروس كورونا. تم إنشاء صندوق خاص بقيمة ١٠٠ مليون دينار تونسي لشراء معدات لمؤسسات الصحة العامة وتم الآن إعفاء شركات توزيع الأدوية من ضريبة القيمة المضافة. بدأ التخفيف الجزئي لتدابير الإغلاق في ٤ مايو مع إعادة فتح الإدارات العامة والنقل العام وإعادة بناء المشاريع المصرح لها. لقد أعلنت الوزارة أن ارتداء الأقنعة يكون إلزامي.

في ١ مايو وافق البنك الدولي على خطة بقيمة [٢٠ مليون دولار أمريكي](#) لدعم نظام الرعاية الصحية في البلاد.

## الشرق الأوسط

### مصر

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية خصصت مصر ٢.٠٠٠ سرير لعلاج فيروس كورونا، نصفها في وحدات العناية المركزة و٦٠٠ منها مع أجهزة التنفس. كما تم توزيع حوالي ٤٠٠.٠٠٠ عدة فحص. أغلقت الحكومة جميع المدارس والجامعات والمعالم والمطاعم الداخلية والكنائس والمساجد وملحقاتها، كما ألغت المناسبات الثقافية والرحلات السياحية وحظرت الصلوات الدينية في التجمعات العامة وغيرها من التجمعات الكبيرة. مع بداية شهر رمضان سُمح بفتح مراكز التسوق والمحلات التجارية وتم تخفيض حظر التجول الليلي من الساعة ٩ مساءً إلى الساعة ٦ صباحاً.

أعلنت الحكومة مؤخرًا عن مليار جنيه مصري (٦٣,٥ مليون دولار أمريكي) كتمويل إضافي لخدماتها الصحية وقد طبقت تدابير مختلفة لرفع قدرة الدولة على استيعاب الزيادة المفاجئة لحالات المرضى الحرجة التي قد تجلبها تفشي الفيروس. أصدرت وزارة الصناعة والتجارة قرارين بحظر تصدير مستلزمات الوقاية من العدوى لمدة ثلاثة أشهر بما في ذلك أقنعة الوجه والكحول ومشتقاته. كما خصص البنك الدولي ٧,٩ مليون دولار أمريكي لتمويل أنشطة الاستجابة الطارئة والمتعلقة بانتشار فيروس كورونا في مصر في إطار "مشروع تحويل نظام الرعاية الصحية في مصر".

في ٢٢ أبريل وافق البرلمان المصري على تعديلات لقانون الطوارئ يمنح صلاحيات موسعة للرئاسة والجيش. ومن بين الصلاحيات إمكانية تحويل المستشفيات الخاصة والمدارس والشركات الأخرى إلى مستشفيات ميدانية. في ٤ مايو [أعلنت](#) وزارة الصحة أن مستشفيات العزل في البلاد لمرضى فيروس كورونا كانت بأقصى سعتها وأن الخطط جارية لتحويل المزيد من الجامعات والمرافق التجارية إلى مواقع الحجر الصحي.

### العراق

بحسب منظمة الصحة العالمية هناك ١٤ سرير مستشفى في العراق لكل ١٠.٠٠٠ شخص. تم إنشاء لجنة وزارية عليا للصحة والسلامة الوطنية للمساعدة في احتواء تفشي فيروس كورونا. طبقت السلطات الفيدرالية حظر التجول والقيود المفروضة على الحركة سارية المفعول حتى ٢٢ مايو. اعتبارًا من ٢٠ أبريل سُمح للأعمال والمصانع باستثناء المطاعم بإعادة فتحها شريطة أن تحترم تدابير الصحة الوقائية والتباعد البدني. يُحظر السفر بين المحافظات وقد تم توجيه جميع الهيئات الحكومية لدعم الخدمات الصحية. قامت جمعية الهلال الأحمر العراقي بحملة تطهير وطنية لتعقيم الأسواق والمحلات التجارية والمناطق السكنية والمستشفيات والمؤسسات الصحية والسجون والمساجد والأضرحة.

### إيران

بحسب وزارة الصحة الإيرانية فإن الطاقة الاستيعابية للبلاد تبلغ [٨.٢١٢](#) سريرًا لوحدة العناية المركزة، ونصفها تقريبًا في محافظة طهران. هذا الرقم أقل بكثير من عدد الحالات المصابة حاليًا في البلاد، وفي بعض المحافظات مثل قم فإن عدد المرضى الذين يحتاجون إلى رعاية مركزة أكثر بخمسة أضعاف من عدد أسرة العناية المركزة المتاحة. منذ بداية الأزمة قامت منظمة الصحة العالمية [بتسليم](#) سبع شحنات من الإمدادات الطبية إلى البلاد. لزيادة قدرة البلاد [أقام](#) الجيش منشأة طبية للطوارئ، بما في ذلك ثلاث وحدات وعدة أجنحة عزل والتي سيتم استخدامها للمرضى الذين يتعافون من الفيروس.

تم إغلاق جميع المؤسسات التعليمية في البلاد منذ ٥ مارس وتم إلغاء المناسبات الدينية والثقافية والرياضية. هناك حظر جزئي قائم منذ ٢٥ مارس ويشمل إغلاق جميع الأعمال غير الضرورية وكذلك إغلاق السفر بين المحافظات في البلاد. ومع ذلك وبسبب الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق، [أعلنت](#) الحكومة في ٨ أبريل أن ثلثي الأنشطة التي تنطوي على "مخاطر منخفضة" استؤنفت اعتبارًا من ٢٠ أبريل. يستفيد ١٠٠.٠٠٠ سجين من تحرير مؤقت من سجونهم حتى ٢٠ مايو.

في ٢٧ أبريل كشفت الحكومة عن استراتيجيتها الخاصة بإلغاء الاحتواء. تقسم الخطة البلاد إلى مناطق ذات تصانيف بيضاء وصفراء وحمراء بناءً على عدد الحالات المؤكدة فيهم والوفيات. في المناطق البيضاء سُمح باستئناف التجمعات الدينية وأعلنت الحكومة في ٣ مايو أن المدارس والمساجد ستفتح أيضًا.

## الأردن

ظلت حالة الطوارئ سارية منذ ١٧ مارس مع فرض تدابير الإغلاق منذ ١٩ مارس. المعابر الحدودية البرية والبحرية مع سوريا والعراق ومصر وإسرائيل مغلقة وجميع الرحلات الجوية الواردة والصادرة متوقفة. يُسمح فقط برحلات البضائع والشحنات التجارية البرية داخل وخارج البلاد. وأعلن مجلس الوزراء إغلاق جميع المؤسسات الحكومية باستثناء المستشفيات اعتبارًا من يوم الأربعاء وأمر الشركات الخاصة أيضًا بإغلاق مكاتبها وإرسال الموظفين إلى منازلهم. جميع المحلات التجارية في مراكز التسوق مغلقة عدا تلك التي تبيع المواد الغذائية والأدوية. التجمعات لأكثر من عشرة أشخاص محظورة.

من منتصف أبريل تم تخفيف إجراءات التباعد في المناطق غير المتأثرة بالفيروس كما هو الحال في الكرك ومعان والطفيلة والعقبة، مع الحفاظ على حظر السفر داخل وخارج المحافظات. في حين تم تخفيف القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية بشكل تدريجي اعتبارًا من الأسبوع الأخير من أبريل، من المقرر أن يظل حظر التجول الليلي ساريًا حتى نهاية شهر رمضان على الأقل. المؤسسات التعليمية والدينية وكذلك أماكن الترفيه ستبقى مغلقة.

في ٢٨ أبريل وافق البنك الدولي على [حزمة بقيمة ٢٠ مليون دولار أمريكي](#) لدعم الاستجابة الصحية للبلاد.

## لبنان

وافق البنك الدولي في ١٢ مارس على إعادة تخصيص ٤٠ مليون دولار أمريكي في إطار مشروع المرونة الصحية الحالي (١٢٠ مليون دولار أمريكي) لتعزيز قدرة وزارة الصحة العامة على الاستجابة للأزمة من خلال تجهيز المستشفيات الحكومية وزيادة قدرتها على الفحص ومعالجة الحالات المشتبه فيها. أجراء ٢.٥٠٠ فصص في اليوم هو الهدف كما حددته وزارة الصحة. تم إغلاق الأنشطة التجارية غير الأساسية وفرض حظر تجول بين الساعة ٨ مساءً و٥ صباحًا. اعتبارًا من أوائل شهر مايو بدأت الحكومة في رفع القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية كجزء من [خطتها لإلغاء الاحتواء في ٥ مراحل](#)، مما يسمح بإعادة فتح مواقع البناء وبعض الشركات والمطاعم بقدرة محدودة. ومع ذلك لوحظت زيادة في عدد الحالات الجديدة بعد تخفيف إجراءات الإغلاق مما أثار مخاوف من موجة ثانية. في ١٠ مايو، مددت السلطات اللبنانية حظر التجول الليلي من الساعة ٧ مساءً حتى الساعة ٥ صباحًا.

## السلطة الفلسطينية

تم إعلان حالة الطوارئ في الضفة الغربية في ٥ مارس. يتوفر ٧٠ سريرًا للعناية المركزة في غزة لما يقارب من مليوني سكان. في ١٨ مارس منحت الأمم المتحدة مليون دولار أمريكي من الدعم المالي المشترك العاجل المخصص للمساعدة الصحية والدعم الفني في التعامل مع تفشي المرض.

وقد تم تطبيق إجراءات الاحتواء الصارمة منذ ٢٢ مارس. أعلن رئيس الوزراء اشتية أن السلطات الصحية تمكنت يوميًا من إجراء ١.٠٠٠ فحص وهي تنتظر شحنة أدوات اختبار وأجهزة تنفسية من الصين. قامت منظمة الصحة العالمية بتسليم أدوات الفحص لفيروس كورونا (أمكانية حوالي ٥.٧٦٠ فحصًا) ومعدات وقائية ومعقمات يدوية لحماية ما يقدر بنحو ٢.٠٠٠ عامل صحي وكذلك إمدادات البنية التحتية لمرافق العزل في أريحا بالإضافة إلى أكثر من ١٠٠.٠٠٠ كتيب تعليمي لعامة الناس. بالإضافة إلى ذلك تقوم المملكة العربية السعودية بالتنسيق مع وزارة الصحة في السلطة الفلسطينية لضمان توفير الإمدادات الطبية للتعامل مع فيروس كورونا.

نفذت وزارة الصحة سلسلة من تدابير الاحتواء. في الضفة الغربية تم إنشاء مرافق الحجر الصحي والمعالجة في عدة محافظات وزادت قدرات المختبرات العامة في رام الله. وقد تم تنسيق العمليات المركزية في مكتب رئيس الوزراء وتم رفع القدرات العملية لوزارة الصحة في رام الله. في غزة لا يزال يستوجب معالجة الثغرات. يحظر التجول في جميع المحافظات من الساعة ٧:٣٠ مساءً حتى ١٠ صباحًا لتجنب التجمعات العائلية خلال شهر رمضان.

## سوريا

الصراع الذي طال أمده قد دمر نظام الرعاية الصحية السورية، لا سيما أن المستشفيات كانت مستهدفة بشكل مباشر. تعمل ٦٤٪ من المستشفيات و ٥٢٪ من مراكز الرعاية الأولية التي كانت موجودة قبل عام ٢٠١١ مع توفر ٢٠٠ سرير وحدة العناية المركزة. يوجد في محافظة إدلب حوالي مليون نازح داخلي و فقط ١٥٣ جهاز تنفس مع عدم توفر مكان للحجر الصحي.

بسبب السيطرة الإقليمية المشتتة تم تطبيق تدابير احتواء مختلفة في البلاد. أمرت الحكومة السورية بإغلاق المدارس والمنتزهات والمطاعم وحظرت النقل بين بعض المدن. أغلقت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا حدودها ونفذت حظر التجول على مستوى المنطقة ابتداء من ٢٣ مارس، كما حظرت التجمعات وأغلقت المدارس والجامعات.

تم السماح للشركات بإعادة فتح أبوابها اعتبارًا من ٢٩ أبريل وتعمل لساعات قليلة. ولكن تم تمديد حظر التجول الليلي على الصعيد الوطني. في ٧ مايو أعلنت الحكومة عن تأجيل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في ٢٠ مايو كإجراء وقائي إضافي.

## دول مجلس التعاون الخليجي واليمن

## المملكة العربية السعودية

اتخذت الحكومة السعودية تدابير احتواء جذرية، بشكل ملحوظ بإغلاق المدارس والجامعات وجميع المنافذ التجارية باستثناء الصيدليات ومحلات البقالة وحظر التجمعات العامة بما في ذلك للأسباب الدينية وتعليق العمليات في العديد من الوكالات الحكومية. تم فرض تدابير إغلاق الكامل على المدن الكبرى بينما تخضع المناطق الأخرى لحظر تجول من الساعة ٧ مساءً حتى ٦ صباحًا حتى إشعار آخر. يحظر السفر بين محافظات المملكة العربية السعودية كما تم تعليق جميع الرحلات الدولية والمحلية وكذلك وسائل النقل العام بين المدن.

خصصت وزارة الصحة ٢٥ مستشفى بسعة إجمالية تبلغ ٨٠.٠٠٠ سرير مستشفى و ٨.٠٠٠ سرير لوحدة العناية المركزة لعلاج حالات فيروس كورونا. كما تم توفير ٢.٢٠٠ سرير لحالات الحجر الصحي. وقد وقع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية اتفاقية مع منظمة الصحة العالمية لدعمها في مكافحة فيروس كورونا بمساهمة قدرها ١٠ ملايين دولار أمريكي.

كما اتخذت الدولة خطوات لتتبع ورصد الحالات المحتملة. في ٨ أبريل أطلقت وزارة الصحة تطبيقًا لرصد حالة حالات فيروس كورونا المشتبه فيها. منذ ٢٠ أبريل قامت بلدية جدة بتركيب كاميرات حرارية لمراقبة العمال والعملاء في مراكز التسوق. كما تم تركيب كاميرات حرارية وبوابات تعقيم ذاتي عند مدخل المسجد الحرام بمكة.

## الإمارات العربية المتحدة

أغلقت السلطات الإماراتية جميع المدارس والجامعات في ٨ مارس. الإجراءات الإضافية التي تم تنفيذها في ٢٥ مارس تشمل إغلاق جميع المراكز التجارية ومراكز التسوق والأسواق المفتوحة وحظر التجمعات العامة حتى إشعار آخر. هناك حظر تجول على الصعيد الوطني بين الساعة ٨ مساءً و ٦ صباحًا مع تعليق وسائل النقل العام خلال هذه الساعات، وتم فرض قيود صارمة على السفر بما في ذلك تعليق الدخول لجميع المواطنين الأجانب الذين يحملون تصاريح إقامة سارية. اعتبارًا من أوائل شهر مايو تم السماح للمؤسسات التجارية بإعادة فتح ابوابها بسعة ٣٠٪ والعمل في ساعات محدودة. يلزم تطبيق تدابير وقائية صارمة ويُطلب من العملاء ارتداء أقنعة الوجه وقفازات.

في موازاة ذلك تقوم دولة الإمارات بحملات تطهير عامة وزادت من قدرتها الاختبارية للوصول إلى واحد من أعلى معدلات الفحص للفرد في جميع أنحاء العالم. أطلقت بلدية أبو ظبي العديد من مراكز الفحص من خلال نافذة السيارة، وهي مجانية للأشخاص المعرضين للخطر مثل النساء الحوامل وكبار السن. حسب الخطط المعلنة، تم فتح مركزين لفيروس كورونا لعمال المناطق الصناعية تديرها عيادات أبو ظبي.

## البحرين

أغلقت البحرين جميع المدارس ودور الحضانه اعتبارًا من ٢٨ فبراير وجميع الأماكن العامة اعتبارًا من ١٥ مارس. على الرغم من عدم فرض حظر على مستوى الدولة فقد بدأت السلطات في استخدام الأساور الإلكترونية للتعقب لضمان امتثال الأشخاص الخاضعين للحجر الإلزامي. المخالفون يتلقون عقوبات شديدة بما في ذلك الغرامات التي تتراوح بين ١.٠٠٠ – ١٠.٠٠٠ دينار بحريني (٢.٦٥٠ – ٢٦.٥٠٠ دولار أمريكي) وما لا يقل عن ثلاثة أشهر من السجن. كما فرضت الدولة قيودًا على السفر بما في ذلك تعليق إصدار التأشيرات عند الوصول والفحص الإلزامي والحجر الصحي لجميع الركاب القادمين وإغلاق الجسر الذي يربط البحرين بالمملكة العربية السعودية بجميع حركة المرور غير التجارية. اعتبارًا من ٦ مايو تم التصريح للشركات التجارية والصناعية باستئناف العمليات شريطة أن تلتزم بالإجراءات الوقائية الصحية بما في ذلك ارتداء الأقنعة وتنفيذ التباعد البدني وتطهير المباني بانتظام.

تبلغ قدرة مراكز العزل والمعالجة الحالية ١.٦٦٧ سريرًا إلى جانب ٢.٥٠٤ أسرة متوفرة في مراكز الحجر الصحي. أكدت وزارة الصحة أن القدرة الطبية الحالية لا تزال تتجاوز معدلات الإشغال. تم فحص ما يقرب من ٨٠.٠٠٠ شخص. تم إطلاق الفحص من خلال نافذة السيارة في معرض البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات. كما استثمرت البحرين بشكل كبير في مختبرات الفحوصات الطبية، وهي أول دولة تشارك في "تجربة التضامن" لمنظمة الصحة العالمية لاختبار أول علاج لفيروس كورونا.

## الكويت

أغلقت السلطات الكويتية جميع المدارس والجامعات الحكومية حتى بداية أغسطس. كما تم إغلاق جميع المتاجر غير الأساسية والأماكن العامة وتعليق وسائل النقل العام حتى إشعار آخر. هناك حظر تجول على مستوى الدولة من الساعة ٤ مساءً حتى الساعة ٨ صباحًا في حين تم وضع مناطق معينة تحت الإغلاق الكامل لمدة أسبوعين من ٦ أبريل. تم إعلان عطلة وطنية حتى ٢٨ مايو. تم إغلاق المطار أمام جميع الرحلات التجارية باستثناء الوافدين الكويتيين والمقيمين الذين يخضعون للحجر المؤسسي عند الوصول. تم استغلال العلامات الإلكترونية لضمان احترام الحجر الصحي كما يجب. في ١٠ مايو بعد ازدياد الحالات فرضت الحكومة [حظر تجوال كامل](#) لمدة ٢٠ يومًا.

وقد تم إنشاء أجنحة للطوارئ في أربعة مستشفيات في البلد وتم تشييد مرافق الحجر الصحي ولا سيما للعمال المهاجرين الذين يعيشون في مناطق مكتظة بالسكان.

## دولة قطر

أغلقت السلطات القطرية جميع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة ومعظم الأماكن العامة بما في ذلك الحدائق العامة والشواطئ إلى جانب تعليق وسائل النقل العام وإلغاء جميع الأحداث العامة والاجتماعية. بالإضافة إلى هذه الإجراءات، فرضت الحكومة العمل عن بعد الإلزامي لـ ٨٠٪ من موظفي القطاع الخاص وفي الفئات الضعيفة ذات الأولوية (كبار السن والحوامل والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة) وخفض ساعات العمل. تم تعليق جميع رحلات الركاب الدولية باستثناء عودة المواطنين القطريين الذين يخضعون لحجر صحي إلزامي. اعتبارًا من ٨ أبريل تم حظر جميع الأنشطة التجارية غير الضرورية في عطلة نهايات الأسبوع مع استثناءات قليلة بما في ذلك توصيلات المطاعم ومحطات الوقود وشركات المقاولات الإنشائية.

علاوة على ذلك تم تعليق المواعيد الطبية الروتينية في المرافق الصحية العامة والخدمات غير الطارئة في المرافق الصحية الخاصة اعتبارًا من ١٥ و ٣٠ مارس على التوالي لتسخير الإمكانيات لعلاج حالات فيروس كورونا.

## سلطنة عمان

أغلقت عمان جميع المدارس ومعظم المحلات والأماكن العامة خلال أسبوع ١٥ مارس، إلى جانب حظر التجمعات العامة. كما خفضت السلطات عدد الموظفين في المكاتب الحكومية إلى ٣٠٪ وشجعت الشركات الخاصة على الحد من دوام الموظفين إلى الحد الأدنى الصارم. في ١٠ أبريل دعت الحكومة إلى إغلاق جميع الأنشطة الصناعية والتجارية العاملة في المناطق الصناعية

الخفيفة في البلاد. وقد تم تنفيذ إجراءات التباعد الاجتماعي مع إقامة نقاط تفتيش على الطرق التي تربط المحافظات المختلفة لتقييد السفر بين المناطق لأفراد الطوارئ ونقل الضروريات. في ١ أبريل تم وضع بلدية مطرح تحت الإغلاق الكامل بعد حالات الانتقال الاجتماعي للفيروس في المنطقة. تم وضع مسقط تحت الإغلاق وعزلها عن المحافظات الأخرى حتى ٢٨ مايو.

منذ ٢٨ أبريل سُمح لبعض الشركات باستئناف عملياتها بما في ذلك إصلاح المركبات ومحلات الصرافة. ولا تزال التجمعات الدينية والصلاة داخل المساجد ممنوعة طوال شهر رمضان.

تم تعليق جميع الرحلات التجارية من وإلى عمان حتى ٢٩ مارس باستثناء ١٦ رحلة من الصين محملة بالإمدادات الطبية.

### اليمن

أثرت الحرب المستمرة في اليمن بشدة على مرافق الرعاية الصحية في البلاد. وفقاً للأمم المتحدة تبقى ٥١٪ فقط من المراكز الصحية في البلد فعالة. كما أن توفر المعدات الطبية والوقاية محدود، وهناك موقعان فقط للفحص. اتخذت السلطات اليمنية خطوات للحد من انتشار الفيروس بما في ذلك وقف الرحلات الجوية من وإلى البلاد وإغلاق معبر الوادية الحدودي مع المملكة العربية السعودية وإغلاق المدارس. في ١١ أبريل عقب الاعلان عن أول حالة لفيروس كورونا في محافظة حضرموت فرضت الحكومة حظر التجول (٦ مساءً - ٦ صباحاً) على جميع مدن المحافظة.

حتى ١٠ أبريل قدمت منظمة الصحة العالمية ٥٠٠ عدة فحص وتخصيص ٣٧ منشأة للرعاية الصحية في جميع أنحاء البلاد كوحدة عزل. المبادرة الدولية بشأن فيروس كورونا في اليمن، التي تضم شركات خاصة متعددة الجنسيات تعمل في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة، تبرعت بأدوات فحص ومعدات طبية بما في ذلك ٢٢٥ جهاز تنفس وأكثر من ٥٠٠.٠٠٠ قناع.

# الملحق ١.ب. نظرة عامة على التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها البلدان لدعم الأسر والشركات خلال الأزمة

المغرب العربي

الجزائر

قام بنك الجزائر بخفض سعر الفائدة الرئيسي من ٢٥،٣٪ إلى ٣٪ وخفض الحد الأدنى لنسبة احتياطي البنوك من ٨٪ إلى ٦٪. كما أعلنت بأن البنوك والمؤسسات المالية يمكنها الآن تأجيل سداد أقساط القروض أو إعادة جدولة ديون العملاء الذين تأثروا بالتحديات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا. وقد يُمنحون أيضًا قروضًا إضافية للعملاء حتى إذا تم تأجيل أو إعادة جدولة قروضهم الحالية، وذلك من خلال انخفاض الحد الأدنى من تغطية السيولة التي يجب أن تكون لدى البنوك. لقد تم تمديد الموعد النهائي لمدفوعات الشركات والاستهلاك والضرائب الفردية حتى ٢٠ مايو وتم تعليق الضريبة الجديدة على الأرباح المحتجزة. تم تقديم خطط دفع مرنة للشركات وتمديد المواعيد النهائية لتقديم بيانات الدخل السنوية ودفع ضرائب الدخل. لا تزال الأنشطة المتعلقة بالزراعة مرخصة، ويمكن للشركات الاستفادة من تمديد الموعد النهائي لتقديم الحسابات الاجتماعية السنوية حتى ٣٠ سبتمبر.

المغرب

أعلنت الدولة عن إنشاء صندوق خاص لإدارة الجائحة تقدر قيمته بأكثر من ٣٢،٧ مليار درهم (حوالي ٣ مليار دولار أمريكي) اعتبارًا من ٢٨ مارس. يعتمد هذا الصندوق على التضامن والمساهمات من كل من القطاع العام والشركات والأفراد الذين يلتزمون بدعم هذا المرفق ماليًا. والصندوق مكرس لتطوير البنية التحتية الصحية والحصول على المعدات الطبية اللازمة، وسيتم استخدامه أيضًا لإدارة التداعيات الصحية للوباء والتخفيف من آثاره الاقتصادية والاجتماعية. تم إنشاء لجنة مراقبة اقتصادية لمناقشة واتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة. ويترأسها وزير الاقتصاد والمالية والإصلاح الإداري وتضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص. كما أن المغرب هو أول بلد يعتمد على جميع الموارد المتاحة بموجب ترتيب خط الاحتياط والسيولة الحالي من صندوق النقد الدولي بقيمة ٢،١٥ مليار وحدة حقوق السحب الخاصة (حوالي ٣ مليارات دولار أمريكي أو حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). سيساعد هذا الشراء السلطات على الحد من الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة فيروس كورونا ويسمح للمغرب بالحفاظ على مستوى كاف من الاحتياطات الرسمية للتخفيف من الضغوط على ميزان المدفوعات. اعتبارًا من ٢٧ أبريل سيكون رواد الأعمال مؤهلين للحصول على ائتمان جديد يصل إلى ١٥.٠٠٠ درهم مغربي.

حتى ٣٠ أبريل استفادت ٥،١ مليون أسرة من تدابير الدعم المالي التي تم تنفيذها كجزء من صندوق الخاص بفيروس كورونا، بما في ذلك ٨٠٠.٠٠٠ عامل منتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي الوطني الذين لا حضوا توقف أعمالهم بسبب الأزمة و٢،٣ مليون أسرة مسجلة في إطار نظام المساعدة الطبية (RAMED) وأكثر من ٢ مليون أسرة لا تستفيد عادة من نظام المساعدة الطبية.

في ١١ مايو أصدر البنك المركزي المغربي دعوة رسمية لجميع المؤسسات المصرفية بوقف دفع توزيعات الأرباح لعام ٢٠١٩ من أجل الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الآثار المالية للأزمة.

اعتبارًا من ٢٣ أبريل عقلت ٥٧٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة أنشطتها.<sup>43</sup>

## تونس

في ٢٢ مارس أعلنت الحكومة عن سلسلة من الإجراءات الاقتصادية والمالية تقدر بنحو ٢.٥٠٠ مليون دينار تونسي (حوالي ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي). تشمل التدابير التي تهدف إلى دعم استمرارية الأعمال، إنشاء صندوق دعم بقيمة ٣٠٠ مليون دينار تونسي (١٠٣ مليون دولار أمريكي) للشركات الصغيرة والمتوسطة وتنفيذ إجراءات ائتمانية إدارية استثنائية للشركات في قطاع السياحة والضيافة وإعادة جدولة الديون الضريبية للشركات الأكثر تضررا. في ٢٥ مارس قدمت إيطاليا قرضًا بقيمة ٥٠ مليون يورو إلى البنك المركزي التونسي لدعم الشركات التونسية وتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة. في ٢٨ مارس أعلن الاتحاد الأوروبي عن التبرع بمبلغ ٨٠٠ مليون دينار تونسي (٢٧٦,٥ مليون دولار أمريكي) لمكافحة الأزمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية.

أصدر البنك المركزي التونسي تعليمات للبنوك بمنح تمديد ٣ أشهر لسداد جميع القروض المستحقة بين ١ أبريل و٣١ يونيو. في البداية كانت فقط للأفراد الذين يبلغ دخلهم الشهري أقل من ١.٠٠٠ دينار تونسي (٣٤٣ دولارًا أمريكيًا)، ولكن في ١ أبريل تم تمديد هذا الإجراء ليشمل جميع الأفراد.

علاوة على ذلك أعلنت الحكومة عن تدابير مساعدة اجتماعية استثنائية تستهدف الأسر الأكثر حرمانًا. وسيتلقى المستفيدون بما في ذلك الأسر المسؤولة عن رعاية الأطفال أو المسنين أو المعوقين وكذلك الأسر المسجلة في برنامج إعانات الأسر المحتاجة والعاملين القلقين من البطالة الفنية، تحويلًا نقديًا بقيمة ٢٠٠ دينار تونسي (٧٠ دولارًا أمريكيًا). سيستفيد المتقاعدون الذين يتلقون أقل من ١٨٠ دينارًا تونسيًا كراتب تقاعد من تحويل نقدي إضافي بقيمة ١٠٠ دينار تونسي (٣٥ دولارًا أمريكيًا) شهريًا. سيتم تمديد تصاريح الإقامة للأجانب السارية في ١ مارس حتى نهاية الأزمة إذا لزم الأمر. هذا يشمل كلاً من السياح والمقيمين. في مطلع مايو أعلنت وزارة المالية أن ١٢ بنكا تونسيا قد أقرضت الحكومة ١,٢ مليار دينار تونسي (٤١٠ مليون دولار أمريكي) بالعملة الأجنبية لدعم جهودها في معالجة آثار الأزمة. لم يتم الكشف عن تفاصيل كيفية استخدام الأموال حتى الآن.

## الشرق الأوسط

### مصر

في ١٧ مارس أعلنت الحكومة عن خفض أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء لقطاع الصناعة. لدعم القطاع المالي خفضت السلطات ضريبة الختم على استثمارات الأسهم، وخفضت معدل ضريبة الأرباح إلى النصف للشركات المدرجة ليصل إلى ٥٪. خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته التاريخية وخفض سعر الفائدة على الودائع لليلة الواحدة بمقدار ٣٠٠ نقطة أساس إلى ٩,٢٥٪ ومعدل الإقراض إلى ١٠,٢٥٪. كما أعطت ستة أشهر تأخير لجميع قروض المستهلكين والشركات الصغيرة.

كما اتخذت مصر تدابير مهمة لدعم الأسر الأكثر حرمانًا بما في ذلك توسيع برامج المساعدة الاجتماعية للتكافل والكرامة إلى ٦٠.٠٠٠ أسرة إضافية. بالإضافة إلى ذلك سيتم تقديم تعويض قدره ٥٠٠ جنيه مصري (حوالي ٣٢ دولارًا أمريكيًا) للعمال غير الرسميين المسجلين في قاعدة بيانات وزارة القوى العاملة من خلال مكاتب البريد في جميع أنحاء البلاد. من المتوقع أن يستهدف هذا الإجراء حوالي مليون مصري يعملون بشكل غير رسمي في البناء والزراعة والصيد والسباكة. وزادت الحكومة أيضا المدفوعات لقيادات المجتمع النسائي في المناطق الريفية من ٣٥٠ جنيهًا مصريًا إلى ٩٠٠ جنيه مصري لضمان المساواة بين الجنسين. بالإضافة إلى ذلك يقوم صندوق طوارئ العمل بصرف إعانات طارئة للعاملين في قطاع السياحة بمبلغ يتراوح بين

<sup>43</sup> "Haut-commissariat au plan"

٦٠٠ و ١.٧٥٠ جنيه مصري وما يعادل الراتب الأصلي المسجل في نظام التأمين الاجتماعي. وقد استفاد بالفعل من الدعم ما يقدر بـ ٧.٥٠٠ موظف في ٧٠ شركة، وهناك ٣.٥٢٥ شركة إضافية قيد الدراسة حاليًا.

تجري الحكومة المصرية حاليًا [مناقشة](#) مع صندوق النقد الدولي بشأن طلب حزمة مالية جديدة لدعم جهودها لمواجهة الآثار الاقتصادية للأزمة. وكان من المقرر النظر في الطلب في ١١ مايو.

## إيران

أجلت السلطات الإيرانية مدفوعات التأمين الصحي والضرائب لمدة ثلاثة أشهر لتخفيف الضغط الاقتصادي على الأسر. كما أعلنوا عن مدفوعات نقدية لثلاثة ملايين من أفقر الإيرانيين وقروض منخفضة الفائدة لأربعة ملايين أسرة بدعم جزئي من الحكومة. طلبت إيران قرضًا طارئًا بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي والذي سيكون الأول من نوعه منذ أكثر من نصف قرن، لمواصلة مكافحة الفيروس. أعلن البنك الدولي عن دعم بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي بينما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن قرض قيمته ١٣٠ مليون يورو.

ابتداءً من منتصف أبريل استأنفت المتاجر نشاطها تدريجيًا بعد أن طالبت السلطات بإعادة فتح أبوابها للحد من الخسائر الاقتصادية في البلاد.

## الأردن

قام البنك المركزي الأردني بضخ ٧٠٥ مليون دولار أمريكي إلى الاقتصاد عن طريق تخفيض احتياطات البنوك التجارية الإلزامية من ٧٪ إلى ٥٪. وقد تم منح تسهيلات قروض متزايدة للبنوك المركزية للسماح بتأجيل أقساط الدين وتمديد الائتمان الإضافي. وقد طلب من البنوك التجارية تأجيل دفع أقساط القروض من قبل الشركات وإعادة جدولة قروض التجزئة.

كما أعلنت الحكومة عن تدابير تخفيف الضرائب مثل تأجيل تحصيل ضريبة المبيعات حتى تاريخ بيع البضائع (بخلاف التاريخ الذي تم فيه توقيع العقد/إبرام البيع).

تنفيذ الإجراءات الاجتماعية من قبل دائرة الضمان الاجتماعي الأردنية، بما في ذلك تعليق اشتراكات تأمين المسنين للقطاع الخاص حتى ٣١ مايو وتمديد تغطية تأمين المسنين للأشخاص المستبعدين سابقًا وتخصيص ٥٠٪ من عائدات تأمين الأمومة لعام ٢٠٢٠ لتقديم المساعدة العينية والمادية للمسنين والمرضى. يُمنح الموظفون الذين هم في إجازة بدون أجر في قطاعات السياحة والنقل والتجارة إمكانية التقدم بطلب لصرف استحقاقات العمل.

تم تعديل حزمة صندوق النقد الدولي التي تتضمن قرضًا بقيمة ١,٣ مليار دولار أمريكي الذي تم التفاوض عليه قبل تفشي الوباء للمساعدة في التخفيف من انتشار الفيروس.

## لبنان

في ١ أبريل أعلن مجلس الوزراء عن خطط لتوزيع ٤٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية (١٥٠ دولارًا أمريكيًا) على العائلات الأكثر فقرًا. في حين تضغط النقابات بشكل متزايد على الحكومة لتبني إجراءات تعويضية، فإن العجز عن سداد ديون بالعملة الأجنبية بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي التي تم الإعلان عنها في ٧ مارس، والذي يعكس الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت البلاد تعانيها قبل تفشي المرض، ستقلل فرصتها بشكل كبير في إيجاد حلول مالية ونقدية جديدة. بسبب أزمة السيولة كانت البنوك لديها وصول محدود إلى حد كبير لنقود المودعين. أعلن وزير المالية تعليق تقديم ودفع جميع الضرائب. في ١٧ أبريل أطلق رئيس الوزراء اللبناني حسن دياب [حزمة](#) تحفيز بقيمة ١.٢٠٠ مليار ليرة لبنانية (٧٩٧ مليون دولار أمريكي) تهدف إلى دعم العاملين اليوميين في القطاع العام وموظفي الرعاية الصحية والمزارعين وكذلك دعم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. في ٣٠ أبريل وافق البرلمان رسميًا على [خطة إنقاذ اقتصادية](#) والتي سيتم استخدامها للتقدم بطلب لبرنامج دعم صندوق النقد الدولي.

## السلطة الفلسطينية

تحدد خطة الاستجابة الوطنية لفيروس كورونا التي أصدرتها السلطات الفلسطينية في ٢٦ مارس، مطلبًا قيمته ١٢٠ مليون دولار أمريكي على مدى ٩٠ يومًا لتدابير الاحتواء في عدد من القطاعات الرئيسية بما في ذلك الصحة والاقتصاد والحماية الاجتماعية. في ٢٧ مارس أصدرت المجموعات الإنسانية تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية خطة استجابة فيروس كورونا تحدد ٣٤ مليون دولار أمريكي لمدة ٩٠ يومًا.

في ١٧ مارس أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي أنه تم السماح لسكان الضفة الغربية الذين يعملون في قطاعات أساسية في إسرائيل بالبقاء في إسرائيل.

أعلن وزير المالية الفلسطيني عن تمديد المواعيد النهائية لتقديم ضريبة الدخل على الشركات وتأجيل مراجعة الحسابات الضريبية وتعليق العقوبات على التأخر بالتصريح الشهري عن ضريبة القيمة المضافة. كما أمر البنك المركزي الفلسطيني البنوك بتأجيل سداد القروض لمدة ٤ أشهر (٦ أشهر لقطاع السياحة والضيافة) لجميع الشركات والأفراد. التزمت وزارة الاقتصاد باتخاذ إجراءات لتيسير أنشطة القطاع الخاص وتدرس فتح صندوق طوارئ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من عدم الكشف عن تفاصيل هذا الصندوق. في ظل ظروف معينة بدأ النشاط الاقتصادي مرة أخرى في الشركات ذات الصلة بأنشطة التصدير.

## مجلس التعاون الخليجي

### المملكة العربية السعودية

**أعلنت** مؤسسة النقد العربي السعودي عن مجموعة من الإجراءات والمبادئ التوجيهية للبنوك للحد من الآثار السلبية للأزمة. كشفت مؤسسة النقد العربي السعودي في ١٤ مارس عن حزمة بقيمة ٥٠ مليار ريال سعودي (١٣,٣ مليار دولار أمريكي) للسماح للبنوك بتأجيل مدفوعات القروض لمدة ستة أشهر وزيادة إصدار القروض للقطاع الخاص. في ٢٩ مارس، **أصدرت** مؤسسة النقد تعليمات للبنوك التجارية لدعم الشركات والأفراد المتضررين من الأزمة من خلال إعادة هيكلة القروض دون رسوم ومراجعة الرسوم المختلفة للتكيف للتأقلم مع انخفاض أسعار الفائدة.

كما **أعلنت** الحكومة السعودية في ٢٠ مارس عن حزمة اقتصادية بقيمة ٧٠ مليار ريال سعودي (١٨,٧ مليار دولار أمريكي) لدعم القطاع الخاص، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة. ويشمل هذا إعفاءات وتأجيلات لمختلف الرسوم الحكومية بما في ذلك مدفوعات الضرائب، لتوفير سيولة إضافية للقطاع الخاص لدعم استمرارية الأعمال.

في ٣ أبريل صدر **مرسوم ملكي** بإطلاق ٩ مليارات ريال إضافية (٢,٤ مليار دولار أمريكي) لتغطية جزء من رواتب القطاع الخاص في القطاعات المتأثرة بشدة. ولمنع الشركات من تسريح الموظفين، ينص المرسوم على أن الحكومة ستعوض ٦٠٪ من هذه الرواتب لمدة ثلاثة أشهر. ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من ١,٢ مليون مواطن من هذا الإجراء. **تمت الموافقة** على حزمة تحفيز إضافية بقيمة ٥٠ مليار ريال سعودي (١٣,٣ مليار دولار أمريكي) في ١٥ أبريل لتسريع دفع المستحقات الحكومية للقطاع الخاص وتغطية خصم ٣٠٪ على فواتير الكهرباء للقطاعات التجارية والصناعية والزراعية لمدة شهرين.

منذ ٢ مايو استفاد من الدعم المالي أكثر من ٨٠.٠٠٠ شركة و ٤٠٠.٠٠٠ مواطن سعودي، يمثلون ٢٣٪ من المواطنين العاملين في القطاع الخاص والمسجلين في نظام الضمان الاجتماعي الوطني.

في أوائل شهر مايو تم الإعلان عن المزيد من **الإجراءات** لدعم قطاع الصناعة والتعدين، بما في ذلك تأجيل مدفوعات القروض وخفض فواتير الخدمات للشركات الخاصة وتدابير لتسهيل تسوية مستحقات القطاع الخاص وتطوير منتجات جديدة لدعم رأس المال العامل.

## الإمارات العربية المتحدة

أعلن البنك المركزي الإماراتي في ١٥ مارس عن حزمة تحفيز بقيمة ١٠٠ مليار درهم إماراتي (٢٧,٢ مليار دولار أمريكي) تسمح للبنوك بمنح إعفاء مؤقت من قروض التجزئة والأعمال. **تمت زيادة** هذه الحزمة في ٥ أبريل إلى ٢٥٦ مليار درهم إماراتي (٦٩,٧ مليار دولار أمريكي) وتم تمديد تأجيل مدفوعات القرض حتى نهاية عام ٢٠٢٠. وتشمل الإجراءات الأخرى المعلنة خفض متطلبات الاحتياطي للبنوك من ١٤٪ إلى ٧٪ وإطلاق ٥٠ مليار درهم (١٣,٦ مليار دولار أمريكي) على شكل قروض بدون فوائد للبنوك لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

في ٢٤ مارس أعلنت حكومة الإمارات العربية المتحدة عن **حزمة اقتصادية شاملة** بقيمة ١٦ مليار درهم (٤,٣٦ مليار دولار أمريكي) للتخفيف من آثار الأزمة ودعم استمرارية الأعمال. تهدف الإجراءات إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية من خلال تخفيض رسوم العمل والرسوم الأخرى لوزارة الاقتصاد ووقف استحصال الغرامات الإدارية وتخفيض رسوم تصاريح العمل للشركات التي تصل عدد موظفيها إلى ستة موظفين مسجلين، وكذلك منح الشركات ٥٠٪ خصم على الضمانات المصرفية المقدمة لموظفيهم. وفي ١٢ أبريل **تم تمديد** هذا التخفيض في الرسوم ليشمل ٩٤ نوع من الخدمات، مع تخفيض المعدلات إلى ٩٨٪ لبعض الخدمات. في ١٤ أبريل قامت الهيئة الاتحادية للضرائب **بتعميد** الموعد النهائي لتقديم الإقرارات الضريبية لأضريبة القيمة المضافة ودفع الضرائب لمدة شهر.

على المستوى المحلي أدخلت حكومات عدد من الإمارات **تدابير المساعدة المالية**. تشمل الإجراءات التي اتخذتها حكومة دبي إعادة ٢٠٪ من الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة وتخفيض رسوم البلدية المفروضة على المبيعات في الفنادق وتخفيض ١٠٪ في فواتير المياه والكهرباء. بالإضافة إلى ذلك قامت **حكومة أبوظبي** بتخفيض أو تعليق الرسوم والعقوبات الحكومية المختلفة ومنحت خصومات كبيرة لمدفوعات الاستئجار للشركات في قطاعات السياحة والضيافة والترفيه.

## البحرين

قام مصرف البحرين المركزي **بزيادة** تسهيلات القروض إلى ٣,٧ مليار دينار بحريني (٩,٨ مليار دولار أمريكي) لتسهيل تأجيل أقساط الديون وتمديد الائتمان الإضافي. **تم التخفيض** في سياسة أسعار الفائدة الرئيسية من ٢,٤٥٪ إلى ١,٧٪، كما انخفضت نسب الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية إلى ٣٪. كما تم تحديد ٠,٨٪ كالنسبة الأقصى لرسوم التاجر على معاملات بطاقة الائتمان.

أعلنت الحكومة البحرينية في ١٨ مارس عن حزمة تحفيز بقيمة ٤,٣ مليار دينار بحريني (١١,٤ مليار دولار أمريكي) تستهدف الأسر والشركات. تتضمن الحزمة مضاعفة صندوق دعم السيولة ودفع فواتير المياه والخدمات وإعفاء جميع الأفراد والشركات من الرسوم البلدية لمدة ثلاثة أشهر اعتباراً من أبريل ٢٠٢٠. كما يتم إعفاء الشركات من رسوم استئجار الأراضي الصناعية والرسوم السياحية للشركات العاملة في قطاع السياحة. في ٢٩ أبريل **أعلن** رئيس الوزراء عن إعفاءات إضافية في الإيجار لمدة ثلاثة أشهر للمستأجرين والمستفيدين من المحلات التجارية المستأجرة والأراضي المسجلة لدى المجلس الأعلى للبيئة. بالإضافة إلى ذلك أعلنت تمكين، الوكالة الحكومية التي تقدم القروض والمساعدة للشركات، أنها ستعيد توجيه جميع برامجها لدعم الشركات المتضررة بشدة من الأزمة.

في ٨ أبريل **أعلنت** وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أنها ستغطي رواتب ١٠٠.٠٠٠ مواطن يعملون في القطاع الخاص من أبريل إلى يونيو بتكلفة تقديرية تبلغ ٢١٥ مليون دينار بحريني (٥٦٨ مليون دولار أمريكي).

في ٦ مايو وافق البرلمان البحريني على ستة **مقترحات** عاجلة تهدف إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية للوباء، بما في ذلك تحديد أسعار أقل للوقود وتقديم الدعم لوكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية وتعقب فوائد البطالة بسرعة واتخاذ إجراءات ضد الشركات التي لا تحترم حقوق العمال.

## الكويت

اتخذ بنك الكويت المركزي عدداً من **الإجراءات** للتخفيف من تأثير تفشي المرض على النمو الاقتصادي للبلاد. وهذا يشمل خفض سعر الخصم البنكي وسعر الفائدة وأسعار إعادة الشراء وجميع اليات السياسة النقدية بنسبة ١٪ لتقليل تكلفة الاقتراض وزيادة

السيولة بين القطاعات المصرفية وغير المصرفية. كما أعلن بنك الكويت المركزي في ٢ أبريل عن [حزمة تحفيز](#) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحيوية في التعامل مع الأزمة بما في ذلك خفض مقدار رأس المال المطلوب بنسبة ٢,٥٪، واطاحة ٥ مليارات دينار كويتي (١٦,٥ مليار دولار أمريكي) [للاقتراض الإضافي](#) من البنوك المحلية، وتأجيل سداد القرض لمدة ثلاثة أشهر. في ١٩ أبريل أمر البنك المركزي الكويتي البنوك المحلية بتأجيل سداد القروض الممنوحة للعملاء المتأثرين بالفيروس حتى شهر سبتمبر دون عقوبات.

### دولة قطر

قدم بنك قطر المركزي (QCB) [إجراءات](#) لتخفيف شروط الاقتراض للبنوك بما في ذلك تخفيض اسعار الودائع إلى ١٪ واسعار الاقتراض إلى ٢,٥٪ واسعار إعادة الشراء إلى ١,٥٪. أعلن بنك قطر للتنمية أنه سيؤجل سداد القرض لمدة ٦ أشهر. بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة بزيادة استثماراتها في سوق الأسهم القطرية بمقدار ١٠ مليار ريال قطري (٢,٧٥ مليار دولار أمريكي). أعلنت الحكومة عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة ٧٥ مليار ريال قطري (٢٠,٦ مليار دولار أمريكي) تهدف إلى دعم القطاع الخاص في مواجهة الأزمة. وتشمل التدابير الرئيسية [إعفاء الرسوم الجمركية](#) على السلع الغذائية والطبية لمدة ستة أشهر للقطاعات التي تضررت بشدة من الأزمة بما في ذلك الضيافة والسياحة وتجارة التجزئة والشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تُعفى الصناعات العاملة في هذه القطاعات من دفع فواتير المياه والكهرباء.

[أعلنت](#) وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية في ٣١ مارس من أن جميع الموظفين المعزولين، بمن فيهم المغتربون والعمال المهاجرون، سيحصلون على رواتبهم كاملة. تم تخصيص ٣ مليارات ريال قطري (٨٢٠ مليون دولار أمريكي) لدعم الشركات في دفع رواتب موظفيها في إطار برنامج يديره بنك قطر للتنمية.

### سلطنة عمان

أعلن البنك المركزي العماني في ١٨ مارس عن [حزمة](#) شاملة بقيمة ٨ مليارات ريال عماني (٢٠,٧٨ مليار دولار أمريكي) على شكل سيولة إضافية للبنوك لتسهيل الاقتراض للقطاعات التي تضررت بشدة من التداعيات الاقتصادية، بما في ذلك خفض احتياطي الحفاظ على رأس المال بنسبة ٥٠٪ وزيادة نسبة التمويل بنسبة ٥٪ وتخفيض معدلات سياستها الأصلية.

نفذت الحكومة أيضًا عددًا من [إجراءات الإعفاء الضريبي للأعمال](#) بما في ذلك تأجيل مدفوعات الضرائب لمدة ٣ أشهر وإدخال آليات مرنة لدفع الضرائب والإعفاء من ضريبة البلدية للمطاعم والمؤسسات التجارية وكذلك من ضريبة السياحة للمطاعم. كما تم إعفاء المصانع الموجودة في المناطق الصناعية التي اضطرت إلى تعليق نشاطها من دفع الإيجار لمدة ثلاثة أشهر.

في ١٥ أبريل أعلنت اللجنة العليا العمانية عن [إجراءات إعانة إضافية لشركات القطاع الخاص](#). ستتاح للشركات إمكانية التفاوض على تخفيضات في الأجور مقابل تخفيضات في ساعات العمل ودفع الإجازة السنوية المدفوعة للموظفين في حالة الإغلاق النهائي للأنشطة، بالإضافة إلى إجراء ترتيبات مع شركات أخرى لإعارة الموظفين. كما سيتم السماح للشركات بإنهاء عقود العمال الوافدين وإعادتهم. ومع ذلك يُحظر إنهاء عقود المواطنين العمانيين.

كما تم إدخال تدابير اجتماعية لتوفير الدعم النقدي والعيني للأسر الأكثر حرمانًا. أطلقت الهيئة العامة لحماية المستهلك (PACP) [مبادرة](#) تهدف إلى تزويد الأسر ذات الدخل المنخفض والمتضررة من إغلاق المتاجر بمواد البقالة الأسبوعية مع السلع الأساسية.

### جهات الاتصال

كارلوس كوندي (✉ [carlos.conde@oecd.org](mailto:carlos.conde@oecd.org))

آرثر باتو (✉ [arthur.pataud@oecd.org](mailto:arthur.pataud@oecd.org))

---

تم نشر هذه الورقة تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الآراء المعبر عنها والحجج المستخدمة هنا لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

هذه الوثيقة وأي خريطة مدرجة هنا لا تخل بمركز أو سيادة أي إقليم ولا يرسم أي حدود دولية واسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

يخضع استخدام هذا العمل سواء كان رقمياً أو مطبوعاً للأحكام والشروط الموجودة على

<http://www.oecd.org/termsandconditions>